الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة وهران2 محمد بن احمد

كلية علوم الأرض و الكون
قسم الجغرافيا و التهيئة العمرانية
تخصص مدن ديناميكية مجالية و تسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا و التهيئة العمرانية

الموضوع

الواقع الفلاحي لبلدية منداس بالمقارنة مع التغيرات المناخية

من إعداد الطالبين:

مهدي محمد

برحال عثمان

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة
قورين بشير فريدة		مشرفة

دفعة 2021

الاهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله الذي علم العلم ورفع أهل العمل فقال: "يرفع الله الذين آمنوا والذين أوتوا العلم درجات".

إلى من قال فيهما عز وجل"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا"

الى من جعلت الجنة تحت أقدامها،صاحبة القلب الكبير تحمل في ثنايا نفسها الطيبة الطهر والحنان والعطاء...وفاء بالعهد أن لا أنسى فضلك ما حييت

والدتي الغالية أطال الله في عمرها

والدي الفاضل جزاه اهلل عني خير جزاء

الى اخوتي وأخواتي تقديرا واحتراما كل بإسمه

إلى كل الاساتدة و المعلمين

الى كافة أهلي وأقاربي و أصدقائي الأعزاء

إلى كل زملاء دفعه2019 /2020 ماستر2 هيدرولوجيامناخ وإقليم

الى كل من حملته ذاكرتي ولم تحمله مذكرتي

الشكر و التقدير

إلى من أحببت وأحبوني إلى كل من ترك في أعماقي

ذكريات جميلة، تجعلني أغوص بلياليها من حين إلى آخر وأسعد بها.

إليكم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع.

"و لئن شكرتم لأزدنكم"

نحمد الله و نشكره شكرا جزيلا على نعمته بان أنعم علينا بالعلم ووفقنا في دراستنا و إتمام إعداد مذكرتنا.

فيا ربي لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك.

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا في إعداد هذه المذكرة ، و منحنا من وقته ما يساعدنا في انجازها ، من قريب أو من بعيد

بداية من الأستاذة المشرف " قورين " على قبوله الإشراف على هذا العمل

و الشكر الموصول إلى كل أساتذة فرع الجغرافيا والتهيئة إقليم وبالأخص تخصص هيدرولوجيا مناخ و إقليم الذين اشرفوا على تدرسينا

بفضل الله تعالى ثم بفضل جهده المتواصل ،وتوجيهاته السديدة تم انجاز هذا العمل المتواضع له

إلى كل هؤلاء " جازاكم الله خيرا ، و بارك جهودكم ، و جعل ذلك في ميزان حسناتكم "

بسم الله الرحمن الرحيم

1-المقدمةالعامة:

تعد استعمالات الارض من الموضوعات الهامة التي تواليها الدولة و المؤسسات اهتماما خاصا لانه تعبرعن الحالة الاقتصادية و الاجتماعية التي تعيشها المدينة او الاقليمي فترة زمنية معينة.فضلا عن ان المعرفة باستعمالات الارض ازدادت اهميتها مع زيادة الخطط التي تضعها الدول المتحضرة للسيطرة علي مواردها الطبيعية لاتخاذ القرارات الصائبة للتغلب علي مشاكل الارض.

و لاهمية هذا موضوع فقد تناولت هذه الدراسة التوزيع المكاني لاستعمالات الارض في مدينة منداس تنصرف هذه الدراسة الي كشف دور العوامل التي شكلت صورة توزيع انماط استعمالات الأرض، فضلا عن معرفة خصائص هذه الاستعمالات واهم المشاكل التي تواجهها و اتجاهات تطورها في المستقبل.

2-الأشكالية:

أن وسوء التخطيط و سوء الاستخدام لارض وتغليب الاستخدام التجاري على كل مقاييس النظام بالأرض، هذه الأسباب دفعت العديد من العلماء للاهتمام بتخطيط استخدام الأرض، وذلك من أجل معرفة الأسباب التي تدفع الفرد الإنسان لاختيار قطعة على أخرى، ولماذا يتكاثرون في منطقة دون أخرى؟ ولماذا يكتظ البناء في منطقة زراعية؟ وما هو الدافع الأساسي الذي يدفع الإنسان لقتل الأرض؟

إن مساحة الأرض في دول العالم الثالث محدودة جداً مقارنة بغيرها من الدول، ورغم التقدم التكنولوجي

الذي أحرزته معظم الدول والذي كان له دور كبير في زيادة قدرتنا والاهتمام بالإنتاج، لذلك فلا بد من تضافر الجهود للمحافظة على مواردنا الطبيعية والاقتصادية، وتنظيم استخدام الأرض الزراعية والمحافظة عل أرض لقد أدى الزحف العمراني على الأراضي الزراعية وعجز مسؤلي الأرض إلىظهور العديد من المشاكل التنظيمية. لذا فلا بد لنا من تكاتف الجهود للتغيير من استخدام الأرض بطريقة عشوائية، وذلك لإعادة معادلة الاستخدام بشكل أمثل وأفضل.

3-الدراسة السابقة التي تعرضت لها المنطقة:

التوسع العمراني لمدينة صغيرة في بلدية فلاحية مثل:حالةمنداس.ولاية غليزان ل:مرحباوي هجيرة تتبع زراعة الحبوب عن طريق لاستشعار اعن بعد حالة منداس –ولاية غليزان2019-2020.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة في الوقت الذي يعزى فيه العشوائية وسوء التنظيم في استخدام الأرض ، لذلك كانت هناك حاجة ملحة لدراسة أنماط استخدام الارض . ومن ثم حصر المشاكل الموجودة والناجمة عن التخطيط غير السليم ووضع استراتيجية الاستخدام الأمثل.

إن دراسة استخدام الأرض وتوقيعها على خرائط تفيد وتساعد في عملية التنمية بمختلف جوانبها، وتحقيق الأهداف المرجوة بدرجة أدق في التعامل مع الواقع. وتشكل مرحلة هامة وأساسية من مراحل تطور التنمية وتخطيط أية منطقة، وبخاصة منطقة الدراسة لمعرفة خصائص الاستخدام الموجودة والقائمة فعلاً لتعزيز الإبقاء عليها إذا كانت مناسبة، وإزالتها أو تنميتها وتطويرها وفقاً لأسس تنموية سليمة، وتعتبر الدراسة الأولى على مستوى المنطقة،

حيث يمكن اعتبارها القاعدة الأساسية لمزيد من الدراسات، والمساعدة في وجود نظام معلومات عن منطقة الدراسة، وتكون حافزاً لمزيد من البحث والدراسة في هذا الموضوع .إن تعديل المخطط الهيكلي للمدينة وتوسيعه أدى للتوسع العمراني ومواجهة الزيادة الطبيعية للسكان وعودة أبناء المدينة على ضوء المستجدات السياسية في المنطقة، وإن موقع المدينة الرئيسي باعتبارها (عقدة مواصلات)، وتحظى الدراسة بأهمية لدى الباحثة لكونهذ، وكذلك استخدام الأرض فيها وما نتج عنه سوء استخدام للأرض.

وتهدف الدراسة إلى إعطاء الدراسات الاجتماعية والجغرافية مركزها بين الدراسات التخطيطية، حيث أصبحت هذه الدراسات أساساً مهماً في دعم المشاريع التخطيطية والإنمائية وبخاصة في الدراسات الإقليمية الحديثة.

إبراز المعلومات وتوضيحها حول استخدام الأرض في منطقة الدراسة لصانعي القرار وذلك باتباع الأسلوب العلمي في التحليل

4-عرقيل البحث:

يمكن صياغة مشكلة البحث و صعوبات التي واجهت خطة البحث:

1-مشكلة إحصاء حدود ملكيات الارضي الفلاحية

2-عدم حصول علي خرائط توضح المنطقة

3-وجود تسأل حول للعوامل الجغرافية و تأثيرها في توزيع استعمال الارض

4-هل استعمال الارض في المنطقة الدراسة توزيعا عشوائيا دون مراعاة المعاير التخطيطي الأرض.

5-هدف من دراسة:

1-تعرف علي منطقة و واقع استعمالات الارض و اهم العوامل مؤثر هدا استخدامات.

2-اتجاهات تغير في انماط استخدام الارض و معالجة المشاكل التي تتعرض لها المنطقة لتوجيهها نحو الاستعمال الامثل.

3-توضيع اهمية منطقة وتطويرها تفعيل الوظائف اخرى.

4-سوف يقدم لنا العمل الميداني توضيحات حول أداء لستخدام الارض في المنطقة .

5-معرفة اهم معيقات تحديد الفجوات بين لانتاج و الاستهلاك و استغلال في المنطقة.

6- لمعرفة خصائص الاستخدام الموجودة والقائمة فعلاً لتعزيز الإبقاء عليها إذا كانت مناسبة، وإزالتها أو تنميتها وتطويرها وفقاً لأسس تنموية سليمة.

7- وتهدف الدراسة إلى إعطاء الدراسات الاجتماعية والجغرافية مركزها بين الدراسات التخطيطية.

8- وتجاوز المشاكل الناجمة عن سوء استخدام تلك الأراضي.

6-مبررات الدراسة :

مبررات من دراسة هي افتقار منطقة الدراسة الي دراسة مفصلة و الاسهام بانجاز دراسة جغرافية تساهم في عمليات التخطيط العمراني المستقبلي و استغلال لارض افضل و الامثل.

اعتمدت في معالجة موضوع الدراسة علي الوصف و التحليل المنطقة دراسة علمية تفصيلية.

7-المنهجية:

1-اتبعت المنهج التاريخي لرصد التحولات في استخدامات الأراضي،والتطور السكني

2-كما اتبعت الدراسة المنهيج الوصفي اتحليلي ،وذلك من خلال إظهارالتباين في استعمالات الأراضي بين المناطق المختلفة

3-تم الاعتماد على صور جوية في تصنيف جميع استعمالات الارض

4-إضافة للزيارات الميدانية التي تم القيام بها لتعرف على استعمالات الأراضي في مناطق، وأخذ الصور الفوتوغرافية لمجموعة منأنماطا لاستخدام المتعددة في منطقة الدراسة.

5-المصادر الرسمية:وتشمل التقارير والنشرات الإحصائية الصادرة عن الدوائر والجهات الرسمية ذات العلاقة بالدراسة.

6-المراجع المكتبية ذات الصلة بالموضوع -المصادرالشخصية:المقابلات، والملاحظات والخبرة الشخصية لكون الباحثة من أبناء المدينة، وكذلك المسح الميداني للمدينة.

الفصل الأول:

الخصائص الطبيعية لبلدية منداس

مقدمة :

إنّ الطبيعية والبشرية لمنطقة ما تدخل ضمن الوسط الطبيعي الخاص بها ،الذي يميّزها عن غيرها والذي يؤثّر على نشاطها الزراعي والصناعي .

لهذا سأتطرّق في هذا الفصل إلى دراسة هذه العوامل المتمثلة في الموقع الجغرافي ،الخصائص المورفولوجية ،الهيدروغرافية والجيولوجية الخاصّة بمنطقة الدّراسة ،إضافة إلى المقومات البشرية وتوزيعها .

تقع منطقة الدّراسة " بلدية منداس " في ولاية غليزان للتّعرف الجيّد بالمنطقة أخذت نبذة عن الولاية ،موقعها وأهم خصائصها .

1-نبذة عن ولاية غليزان :

1-1 موقع الولاية :تحتل غليزان موقع إستراتيجي ممتاز اقتصاديا وتجاريا ،والموقع المتميّز للمدينة جعل منها ملتقى عدّة طرق تربطها بجل مدن الغرب الجزائري ومنها وهران 130 كلم ،ومن الغرب معسكر 62 كلم ،ومن الشّمال مستغانم 59 كلم ،من الشّرق الشلف 86 كلم ومن الجنوب تيارت 95 كلم ،وتبعد عن الجزائر العاصمة بحوالي 290 كلم ،وتتشكّل الملامح الطّبيعية لولاية غليزان الّتي تتربّع على مساحة تقدّر ب 4851 كم^2 .

تمر بولاية غليزان عدة طرق وطنية هامة تربطها بمختلف جهات الوطن ومنها :

- الطريق الوطني رقم (04) الذي يربط من الغرب إلى الشّرق ،مدينة وهران بالجزائر العاصمة ،ويمر بجل مدن ولاية غليزان وهي : يلل ،المطمر ،بن داود ،وادي الجمعة ،الحمادنة ،جديوية ،وادي ارهيو ،ومرجة سيدي عابد .
- الطريق الوطني رقم (23) والذي يربط من الشمال إلى الجنوب ،مدينة مستغانم بتيارت مرورا بالمدن الآتية : غليزان ،زمورة ،منداس ،ووادي السّلام .
- الطريق الوطني رقم (90) الذي يربط ولاية مستغانم بولاية مستغانم بولاية تيارت مرورا ببني زطيس ،مديونة ،سيدي أمحمد بن علي ،مازونة ،واريزان ،وادي ارهيو ،لحلاف ،عمي موسى ،عين طارق ،وحد الشكالة ،ثم الطريق الوطني (90) (أ) والذي يربط الولاية أيضا بمستغانم من جهة بلدية سيدي خطاب .
- أما الطريق الوطني رقم (07) فيربط ولاية غليزان بمدينة معسكر غربا مرورا بقرية تليوانت التّابعة لبلدية عين الرّحمة .
- غلى جانب الطريق السّيار شرق غرب على مسافة 85 كلم وشريط للسكة الحديدية مهم فيما يعرف نفس القطاع انجاز مشروع محطة جهوية للمسافرين ،من جانب آخر تم إنشاء محطة جهوية لتوليد

الكهرباء من طرف شركة جزائرية ،فضلا عن إنجاز مدينة جامعية بحي برمادية ،بها ثلاثة سدود وآلاف قنوات السّقي المكشوفة ،حيث تعدّ ولاية فلاحية بامتياز .

1-2-الخصائص الطبيعية والبشرية للولاية :

1-2-1 التضاريس :تتوفر ولاية غليزان على مؤ هلات طبيعية وتضاريس هامة فهي محاطة بسلاسل جبلية مقسمة إلى ثلاث مناطق أساسية :

في الشمال :نجد جبال الظهرة التي تغطي دوائر مازونة وسيدي أمحمد بن علي وبلدية مديونة وجزءا من بلدية الحمري بدوار الشرايطية .

في الجنوب :نجد جبال الونشريس التي تمتد من الشرق إلى الغرب بجنوب الولاية والجزء الجنوبي من دائرة وادي إرهيو ودوائر (عمي موسى ،عين طارق الرّمكة ،منداس ،وزمورة) ،لتمتد ناحية الغرب لجبال بني شقران وبلديتا سيدي أمحمد بن عودة والقلعة وبلدية لحلاف .

سهول مينا والشلف الأسفل تشغل الجزء الأوسط للولاية وكل المناطق يكسوها غطاء نباتي من مختلف أنواع الأشجار والنّباتات في حين يوجد بالولاية مجموعة من الأدوية والمستنقعات كوادي إرهية ،وادي مينا حوض الشلف الأسفل ومرجة سيدي عابد المتميزة بملوحتها .

1-2-2-المناخ :يسود ولاية غليزان مناخ قاري بارد وممطر شتاء وحار صيفا مع سقوط الثلوج ببعض المناطق التي تبلغ علوها من سطح البحر 800 متر وذلك في جبال الونشريس وبالضبط في أعالي جبال بوركبة وكذلك بجبال بني شقران ،منداس ،زمورة ،والظهرة كما تجدر بنا الإشارة إلى أن متوسط كمية الأمطار المتساقطة هي في حدود 300 مم خلال السنة ،أما بالنسبة للعشرية الأخيرة لم تتجاوز 240 مم.

يبلغ عدد سكانها أزيد من 700 ألف نسمة بكثافة تقدر ب :161.7 نسمة / كم^2 مقسمين على 13 دائرة و38 بلدية ومن بينها بلدية منداس التي يتمحور حولها موضوع دراستنا .

2-الموقع الجغرافي للبلدية :

تقع مجمعة منداس في الجنوب الشرقي من مقر ولاية غليزان (شمال غرب الجزائر) ،حيث تبعد بحوالي 25 كم عن مرطز المدينة ،بشبكة من الطرق الوطنية الرئيسية أهمها الطريق الوطني رقم 23 كما أنّها تربط مجموعة من الولايات فهي تحتل موقع استراتيجي فهي مجاورة ل :

- **من الشمال :**بلديتي زمورة وأولاد يعيش .
- **من الجنوب :بلديتي واد السّلام ورحوية .**
- **من الشرق :بلدية حد الشكالة .**
- **من الغرب :بلدية دار بن عبد الله .**

3-لمحة تاريخية عن المدينة :شهد صيف 1871 حدثا كبيرا في الهضبة ،في جويليا ،من خلال استخدام 2500 هكتار من محمية زمورة ،تم إنشاء قرية استعمار جديدة تسمى منداس التي ربطها بوسط مدينة زمورة ،ثم تعمير القرية من نقطة الصفر في 1871-1872 على تل المعبد الذي تم هدم رواسيه ،والحفاظ على المقبرة عام 1864 .

استقرت أكثر من ستين عائلة فرنسية في منداس ،حيث عاشت أولا تحت خيام توفرها الوكالة العسكرية ،ثم استولت تدريجيا على المنازل المبنية حديثا في القرية ذات طابق واجد لا تتوفر فيها المياه فقط إمدادات من النافورة العامة .

ثلثي السكان الأصليين هم جزائريون يأتي الآخرون مباشرة من فرنسا عند إنشاء لجنة منداس البلدية ،ينتخب المستعمرون Jacques Eude بلا انقطاع لمدة عشرون سنة ،حتى وفاته .

تمثل هذه اللجنة مستوطني منداس مع رئيس المكتب العربي في زمورة فوجوده في وادي منداس يشبه الحياة الغامضة في الريف الفرنسي فقد دمر المتمردون الثقافات المحيطة بمنداس إلى حد كبير عام 1891 بعد مرور عشر سنوات على انتفاضة الشيخ بوعمامة ،سيكون هناك أكثر من 48 أوروبيا يعيشون بشكل دائم في منداس لمائة من السّكان الأصليين .

4-الخصائص الطبيعية لبلدية منداس :

وهي كل العناصر الطبيعية الخاصة بالمنطقة من طبوغرافية وشبكة هيدروغرافية ومناخ وغيرها من العناصر ،تؤثر هذه الاخيرة على النّشاط البشري خصوصا في المجال الزراعي وهذا ينعكس على أسلوب معيشتهم وتوزيعهم ونمط بناء مساكنهم .

4-1-طبوغرافية بلدية منداس :دراسة أشكال التّضاريس هي علم يخص كل من الجغرافيين والجيولوجيين ،فهذه الأشكال هي في الواقع نتيجة عدّة عوامل خارجية مسببة للتآكل والتّعزية (الماء ،الرياح ،...الخ) ،وأخرى داخلية (الطيات)

من خلال معالجة صور الرادار SRTM هي عبارة عن صور رقمية ذات جزئيات PIXEL أبعادها 30 متر عن طريق برنامج ARC GIS نتحصل على خرائط خاصة بالمنطقة .

4-1-1-الإرتفاعات :تقع منطقة الدراسة في أخدود (شق) يمتد في الاتجاه الشمالي (ش ش –ج غ) تميّزه خطوط التي تمتد على طول الجزء الجنوبي من سهل مينا .

النّموذج العددي لتضاريس البلدية في الخريطة التالية يبين لنا جيدا اختلاف الارتفاعات وفقا لمورفولوجية التضاريس ،إذ نميّز منطقة جبلية جنوب السهل يصل ارتفاعها إلى حولي 880 م ،منطقة الهضابية في الوسط والجنوب الغربي بارتفاع 580 م ،أما شمال المنطقة نجد به أكثر النقاط انخفاضا ،حوالي 300 م ،وهذا ما توضحة لنا الخريطة الخاصة بالارتفاعات (خريطة رقم 02)

4-1-2-توزيع الانحدار في بلدية منداس :تتمثل الانحدارات في المسافات الفاصلة بين القمم (قمم الجبال والمرتفعات) في الأعلى والأودية في الأسفل وتمثل خريطة توزيع الانحدارات لبلدية منداس مثال عن ذلك (الخريطة رقم 03) .

من خلال الخريطة ألاحظ أنّ بلدية منداس يغلب عليها طابع السهول والأراضي المستوية ذات الانحدار 0 إلى 5 ،تتميز المنطقة بانحدارات متفاوتة القيم من 0° إلى حوالي 29° كما ألاحظ التزايد في درجة الانحدار كليا ،اتجهت نحو الشمال الشرقي من المنطقة في حين تتميّز النّاحية الجنوبية الغربية بانحدارات ضعيفة من 0° إلى 10 ° وتبدأ بالارتفاع كلما اتحهنا شرقا لتصل من 20° إلى 29° ،حيث تتمتع غالبية الأراضي بانحدارات متوسطة هذا ما يفسر أنّها قابلة للاستغلال الزراعي والاستقرار البشري ،فنجد أنّ المجمعات السكانية تتميز بالمناطق الأقل انحدارا .

4-3-1-وجهة المنحدرات :تعتبر وجهة المنحدرات من أهم العوامل المؤثرة على توزيع الغطاء النباتي ،إضافة إلى أن المنحدرات ذات الوجهة الشمالية والشمالية الغربية يظهر على شكل خطوط طولية من الشمال نحو الجنوب تتميز بوجود غطاء نباتي كثيف نوعا ما وهذا لتعرضها للرياح الشمالية الغربية المصحوبة بأمطار معتبرة ،ألاحظ أيضا تساقط أكثر للأمطار في المنحدرات التي تكون عرضة للرياح . تبقى المنحدرات الجنوبية الشرقية والجنوبية الغربية تحتل باقي المنطقة وتتميز بقلة التّساقط وذلك لنعرضها للرياح الجنوبية الحارة والجافة .

4-2-الشبكة الهيدروغرافية لبلدية منداس :يؤدي عدم التناسق الذي تتميز به الأشكال الأرضية الساحلية إلى ندرة المجاري المالية الساحلية في المنطقة ،حيث يكون لمعظم الوديان تأثير على المنبع الطبيعي . تنحدر بعض المجاري المائية من حوض جديوية عن طريق الجبال الواقعة في الجنوب الشرقي للرحوية لتشكل وادي المناصفة ،فيقع الجزء العلوي من مساره لمنطقة جديوية من على ارتفاع ملحوظ بالاتجاه (الجنوب الشرقي نحو الجنوب الغربي) في مجرى موازي للطريق من تيارت إلى غليزان بالضفة اليمنى المسار الذي يعبره إلى بلدية منداس موحد المظهر إلى حد ما بدون خشب ،بدون نباتات وبدون محاصيل تقريبا ما عدا ضواحي القرية ،تم التعرف على الوادي خلال هذه الدراسة إذ يدخل هذا الأخير في منطقة صخرية بعد حوالي كيلومترين إلى الشمال الشرقي من منداس ويذيق فجأة بالقرب من كناندة ،واد مناصفة هو الوحيد الذي يتمتع بتدفق عال ودائم مقارنة بغيره وهو هرمي من الدرجة 4 وهو يشكل ثروة مهمة أيضا يوجد نقطة تقاطع بينه وبين واد الشلف .

تصنيف الشبكة الهيدروغرافية :نقدم طريقة بسيطة لترتيب فروع الشبكة الهيدروغرافية وهي طريقة هورتون Horton في بداية عام 1945 ثم تم تعديلها من طرف Strahler،إضافة إلى طريقة Schum .

الأنقاب والآبار على مستوى البلدية : كما يوجد على مستوى بلدية منداس مجموعة من الآبار والأنقاب وهي موزعة كالآتي :

- أربعة أنقاب (03 آبار عميقة بالشهايرية ،بئر عميق بأولاد رافع) ،و 05 آبار يدوية (الصغايرية ،الشتاونية ،أولاد بوعلام ،أولاد الحاج راشد ،الشوالة)بتدفق كلي 8.34 لتر /الثانية وحجم 420م^3 /اليوم .
- 04 منابع (بروطة ،الشوالة ،أولاد عبد الرحمان ،أولاد الحاج راشد ،الحوارش) بتدفق كلي 3.95 لتر /الثانية وحجم 199 م^3 /اليوم .

4-3-الخصائص الجيولوجية لبلدية منداس :

4-3-1-الخصائص الجيولوجية العامة : يعد حوض الشلف جزءا من الأحواض شبه الحجرية الحديثة في غرب الجزائر ،الجزء الغربي من الحوض الجبلي يشغله أكبر التربصات اين نجد الميوسين يستحوذ على الجزء الأكبر من رواسب سفح الظهرة لدينا جبال أرزيو شمالا وجنوبا تسالا وجبال بني شغران و ورسنيس الثانوية والتي انفصلت بفعل التآكل ،الإنجراف والتعرية .

4-3-2-جيولوجية منطقة الدراسة :تعتبر بلدية منداس منطقة رائعة لتنوع الوجهات الحجرية وديناميكيات تنوعها في السلم الطبقي (الشمال الغربي) من منطقة الدراسة نحو سهل مينا ،حيث يعرض عدة مستويات من الغربي الرباعي والليسوني

هذه الأخيرة تحد منطقة التلال التي حفرتها أراضي الميوسين ،تتواجد منطقة منداس على هضبة واسعة من الرملي حيث تمتد بشكل موحد إلى الشرق ونحو الغرب نوعا ما ،وهو حجر رملي للتورتوني تتحلل جزئيا وتتغير بشكل سطحي وفي بعض المنخفضات تعطينا رواسب من الرمال الكثيفة جدا ،نحو الشرق والغرب من بلدية منداس يسيطر جزء مهم من المارن بشكل مباشر على التكوينات المجاورة .وفقا للخريطة الجيولوجية مجالين متميزين :

- منطقة جبلية تحتل النصف الجنوبي الشرقي (جبال الورسنيس)
- أما تاجزء الشمالي الغربي يشكل سهل مينا .

4-3-3-جيوفيزيائية المنطقة :تم القيام بالتنقيب في المجال الجيوفيزيائي خلال الأشهر التالية :أكتوبر ،نوفمبر وديسمبر سنة 1983 من قبل شركة STROJEXPORT PRAGE يكوسلوفاكيا

في هذه الدراسة تم تركيز الأبحاث على الجزء الجنوبي من بلدية زمورة نحو منداس ،وهذا الجزء تقريبا عبارة عن جبال وعرة غالبا ما تغطيها الغابات ،وتتراوح الارتفاعات في هذه المنطقة بين 350 و 600 متر .

نتيجة لذلك ،تحتوي الأحجار الرملية على مقاومات تزيد عن 100 أوم ،وتتميز الرمال الطينية أو الطين الرملي بقيم تتراوح من 20 إلى 30 أوم .

لسوء الحظ ،هذه البيانات لا يمكنها تغطية منطقة الدّراسة كافة ،وبالتالي يجب مقارنة المقاومات المفسرة مع الخريطة الجيولوجية حيث تظهر النتائج في الجدول أدناه ،يستخدم التفسير الجيولوجي القيم الموضحة في الجدول ،من الواضح أنّ التمييز بين الحجر الرملي والحجر الجبري يكاد يكون منعدم كونهم يمتلكون نفس المقاومة تقريبا :

الجدول رقم 1 : طبيعة الارضية الجيولوجية

طبيعة الأرضية الجيولوجية	المقاومة (Ohm-m)
الطين ومارل	10
الطين والمارل مع زيادة نسبة الرمل أو الحجر الرملي	10-20
المارل والطين الرملي	20-40
الطين أو الحجر الرملي	40-70
المارل الخشن أو مارل مع تدخل الحجر الجبري	20-40
مارل مع تكرار للحجر الجبري	40-80
الحجر الرملي	70
الحجر الجبري	80

4-4الخصائص المناخية :تعد دراسة المناخ ذات أهمية قصوى وهذا بفضل المعلومات المختلفة المستخدمة التي تتمثل في (الرياح الرطوبة والتبخر) إضافة إلى التساقط والحرارة فهما العاملان الأساسيان اللذان لا يمكن الاستغناء عنهما لتحقيق هذه الدراسة ،تلعب العوامل المناخية دورا محددا في سلوك المجاري المائية السطحية .

يتميز مناخ منطقة الدراسة مقارنة بمناخ البلد بوجود تباين مناخي بين مناخ البحر المتوسط في الساحل والصحراوي جنوب المنطقة .

تقع مدينة منداس في الهضاب العليا لوهران في مجال وسطي حار وجاف في فصل الصيف ،بارد وممطر في فصل الشتاء ،إن المحطات المناخية الموجودة حاليا تمثل المنطقة المدروسة إذ تمتلك بيانات موثوقة ،المذكورة في ما يلي :

الجدول رقم 2: إحداثيات المحطات المستخدمة (بالمتر) محطة تيارت

المحطة	الإعدادات	الارتفاع	خطوط الطول	دوائر العرض	فترة المراقبة
منداس	**P**	**-**	**662600**	**334000**	**(1983-2013)**
تيارت	**T**	**-**	**-**	**-**	**(2002-2012)**

المصدر :الوكالة الوطنية للموارد المالية (ANRH)

4-4-1-دراسة التساقطات الشهرية : إنّ التساقطات هي أهم عامل في توزيع الموارد المائية ،فهي المسئولة على المحافظة على منسوب المياه السطحية والجوفية باعتبار المياه ذات أهمية كبيرة وذلك لدخولها في مختلف القطاعات

تختلف كمية الأمطار من منطقة لأخرى وذلك باختلاف الموقع ،الارتفاع عن سطح البحر ،شدة هبوب الرياح وعدة عوامل أخرى ،إذ يؤدي ازديادها أحيانا إلى حدوث فيضانات ،انزلاق أو انجراف التربة .

يمثل الجدول متوسط التساقط الشهري خلال الفترة المرجعية 1983-2013 لمحطة منداس ذات الرمز (012706) والتي أخذت بياناتها كمرجع خلال دراستنا هذه .

من خلال دراسة معدل هطول الأمطار نلاحظ أن موسم الأمطار يبدأ بجلول شهر أكتوبر وينتهي في أفريل ،إذ إن نسبة التساقط تختلف من شهر لآخر حيث أنه خلال هذه الفترة يكون الحد الأقصى لهطول الأمطار في شهر نوفمبر بكمية 53.7 ملم والحد الأدنى في حويلية ب 1.4 ملم .

من خلال الجدول والتمثيل البياني نرى أيضا أنه هناك تشابه بين الفصول التالية في كمية الأمطار المتساقطة :

شهري جانفي ونوفمبر حوالي 53 ملم ،شهري فيفري وديسمبر بكمية 54.4 ملم وشهري ماي وأكتوبر حوالي 27 ملم .

إن التساقط في المنطقة يعتبر ضعفا نوعا ما ،حيث يصل إلى 370.5 ملم سنويا .

الجدول رقم 3: معدل التساقط الشهري (ملم) في الفترة 2008-2018 محطة تيارت

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	السنة
معدل التساقط (ملم)	53	45.3	42.7	46.9	27.6	7.6	1.4	17.1	26.3	53.7	45.5	370.5

المصدر :الوكالة الوطنية للموارد المالية (ANRH)

4-4-2-الحرارة :تعتبر الحرارة ظاهرة طبيعية ذات تأثيرات فعالة حالها حال التساقطات التي تمكننا من تحديد مناخ المنطقة ،بل هو أيضا واحد من المصطلحات الأساسية في تعريف العجز في التدفق ،محطة تيارت هي الأكثر ملائمة من وجهة نظر موقعها الجغرافي بالنسبة لبلدية منداس لدينا سلسلة من القياسات المتعلقة بهذا العامل في الفترة 2011-2018 .

الجدول رقم 4 : متوسط درجة الحرارة للفترة مابين 2011-2018 –محطة تيارت –

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	اوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
د،ح،الدنيا	5.2-	3.1-	2.6-	0.4-	1.9	6.3	12.4	12.5	7.2	3.4	0.8-	3.6-
د،ح،المتوسطة	5.8	7.2	9.2	12.4	16.9	22.9	27	26.1	21.1	16.6	10.2	6.8
د،ح،القصوى	18.8	20.2	24.8	28	33.3	38.6	40.5	39.4	36.2	31.8	23.8	18.5

من خلال الجدول لدرجة الحرارة نميز في المنطقة فصلين مختلفين :

فصل الصيف : درجة الحرارة القصوى تكون في شهر جويلية وأوت بحد أقصى (40.5)

فصل الشتاء :درجة الحرارة الدنيا تسجل من شهر ديسمبر إلى فيفري بدرجة حرارة -5.2 حيث نجد الصقيع ،الثلج والأمطار بشكل كبير ،وتكون درجة الحرارة معتدلة في فصلي الربيع والخريف من (10 إلى 25) .

4-4-3-الرياح :تعتبر الرياح من أهم العوامل المؤثرة على الوسط الطبيعي وهذا بالتسبب في ظاهرة التعزية وهذا يرتبط بسرعتها واتجاهها ،إنّ الرياح السائدة في منطقة منداس هي رياح شمالية شرقية .

تهب الرياح الجنوبية (السيروكو) بشكل عام في الفترة الممتدة بين شهري جويلية وأوت ، حيث تبلغ ذروة نشاطها في شهر جويلية .

الجدول رقم 5: متوسط سرعة الرياح للفترة ما بين 2011-2018 –محطة تيارت-

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المعدل
سرعة الرياح م/ث	12.3	12.8	13.5	13.9	13.5	13.4	14	14	13.1	13.5	12.7	13.1	13.3
سرعة الرياح القصوى م/ث	25.7	28.9	27.7	26.3	24.8	23.3	27.6	24.6	24.6	26.3	24.7	26.1	25.9

المصدر:الديوان الوطني للأرصاد الجوية (ONM)

من خلال الجدول نجد أن الأشهر الأكثر تميزا بهبوب الرياح في السنة هي من مارس إلى أكتوبر ،بمتوسط سنوي قدره (13.3 م/ث) ليأخذ أقصى قيمة في شهر مارس ب 27.7 م/ث . أما باقي الأشهر فتشهد هبوب الرياح بشكل متوسط ليأخذ أدنى قيمه في شهر أوت ،سبتمبر وأكتوبر

يجب الإدراك الجيد للنظام السائد للرياح لحماية المدينة من الانجراف والتعزية إضافة إلى الإزعاج النّاجم عن الروائح الكريهة .

4-4-4-الرطوبة :هي عبارة عن تعبير يشير إلى كمية السائل وخاصة الماء الموجود في جسم ما سواء كان في الحالة الغازية أو في الحالة الصلبة ،وتعرف أيضا على أنّها خليط من الهواء الجاف وبخار الماء ،تعتبر درجة الحرارة المسئول الأول عن نشأتها .

الجدول رقم 6: نسبة الرطوبة للفترة ما بين 2011-2018 –محطة تيارت-

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
الرطوبة %	79.2	77.6	72.6	69.3	61.7	46.7	38.5	44.1	57.3	65.3	76	82.1

المصدر: الديوان الوطني للأرصاد الجوية (ONM)

من خلال الجدول نلاحظ اختلاف في متوسط الرطوبة النسبية الشهرية خلال الفترة (2011-2018) من 38.5 في فصل الصيف (جويلية) إلى 82.1 في فصل الشتاء (ديسمبر) .

كانت نسبة الرطوبة أكثر من 50 % ابتداء من شهر سبتمبر وصولا إلى شهر ماي وأقل من 50 % في بقية الأشهر من السنة .ثم تقييم المتوسط السنوي النسبي 64.2 % حيث تصل الرطوبة إلى الحد الأقصى خلال الساعات الأولى من اليوم وتقل مع زيادة الإشعاع ثم تزداد مرة أخرى في المساء .

4-4-5-الإشماس (السطوع) :

الجدول رقم 7**:** كمية الإشماس للفترة ما بين 2011-2018 –محطة تيارت-

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
التشميس	98	107	113	126	132	134	132	130	119	110	101	94

المصدر :الديوان الوطني للأرصاد الجوية (ONM)

من خلال الجدول نجد أنه في شهر جوان ثم الوصول إلى الحد الأقصى من السطوع أما الحد الأدنى فكان من نصيب شهر ديسمبر .نرى إن هذا العامل يؤدي إلى التبخر بشكل ملحوظ ،مع التسبب في وجود

عجز كبير في المياه ،خاصة بين شهري أفريل وسبتمبر ،على الرغم من هطول الأمطار في فصل الصيف بأشكال مختلفة .

كما يستخدم هذا العامل أيضا في تقدير الاحتياجات المائية للمحاصيل الزراعية .

4-4-6-نظام المناخ :

منحنى الأمطار (Courbe Pluviothermique) :اقترح من طرف Bagnoulsو Gaussen في عام 1953 ،يعتبر الأكثر استعمالا لبساطته .

يسمح بحساب مدة موسم الجفاف عن طريق جلب متوسط كمية التساقط ومتوسط درجة الحرارة الشهرية على نفس المنحنى ،المنطقة الواقعة بين منحنى التساقطات ومنحنى التساقطات ومنحنى درجات الحرارة توضح فترة الجفاف أو الرطوبة ،هذه العلاقة تسمح بإنشاء مخططات درجات الحرارة توضح فترة الجفاف أو الرطوبة ،هذه العلاقة تسمح بإنشاء مخططات درجة الحرارة والتساقطات على نطاق واسع .

الجدول رقم 8 **:**متوسط التساقط ومتوسط درجة الحرارة –محطة تيارت-

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
متوسط درجة الحرارة (°)	5.8	7.2	9.2	12.4	16.9	22.9	27	26.1	21.1	16.6	10.2	6.8
متوسط كمية التساقط (ملم)	53	45.3	42.7	46.9	27.6	7.6	1.4	3.5	17.1	26.3	53.7	45.4

المصدر :الديوان الوطني للأرصاد الجوية (ONM)

من خلال المنحنى يتوضح إن فترة الجفاف تنحصر من شهر ماي إلى شهر سبتمبر حيث تكون درجة الحرارة أعلى بكثير من كمية التساقطات لتصل إلى جوالي 27° في شهر جويلية ،أما باقي الأشهر فتنعكس إذ تصبح كمية الرطوبة أكبر من درجة الحرارة لتأخذ أكبر قيمها في شهر نوفمبر بحوالي 53.7 .

4-4-7-التبخر :

الجدول رقم 9**:** كمية التبخر المسجلة للفترة 2008-2018 –محطة تيارت-

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
التبخر (ملم)	38.9	43	.61 4	74	106	155.8	236.5	204	133	91.2	55.3	41.1

المصدر :الديوان الوطني للأرصاد الجوية (ONM)

من خلال الرسم البياني نلاحظ انه يتم الوصول إلى الحد الأقصى من التبخر في شهر جويلية ،أما فيما يخص الحد الأدنى فهو يسجل في شهر جانفي ويكون متوسط التّبخر الشهري أكبر من 100 ملم لمدة خمس أشهر في السنة بداية من شهر ماي وصولا إلى غاية شهر سبتمبر .

5-الدراسة البشرية والاقتصادية لبلدية منداس :

5-1-عدد السكان :يعتبر تعداد السكان من أكثر المؤشرات التي تميز كل منطقة عن أخرى والذي يعطيها هويتها أيضا ،حيث يسمح لنا بالتطرق إلى الظواهر الديمغرافية ،وبالتالي التطور الذي تشهده المنطقة في المجالات الأخرى ،فعدد السكان يتحكم في معظم المؤشرات مثل النشاطات والوظائف والمتداولة خلال تفاعل الإنسان بمحيطة فلهذا الأخير تأثير كبير على ما يجاوره من وطبيعة .

الجدول رقم 10 **:**توزيع السكان المقيمين في الأسر العادية والجماعية ،حسب بلدية الإقامة والتشتت ومعدل النمو .

السنة	المناطق المبعثرة(ZE)	تجمع الحضري الرئيسي (ACL)	المجموع (T)	معدل الزيادة (TA)
عدد السكان	3852	11174	15026	1.97%

من خلال الجدول والمعطيات المتحصل عليها من الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2008 والتي تعتبر آخر الإحصائيات الوطنية لحد الساعة ،يتضح لنا أن توزيع السكان المقيمين حسب الأسر العادية والجماعية فنجد 11174 نسمة متمركزة في التجمع الحضري الرئيسي و3852 نسمة متمركزة في المناطق المبعثرة ولا نلاحظ أي تمركز للسكان في التجمعات الثانوية ،ومنه نلاحظ أنّ حوالي ربع إجمالي عدد السكان يتمركز في المناطق المبعثرة .

أما مناطق التجمع الحضري الرئيسي فيقطنها أكثر من نصف عدد سكان المنطقة ،فيما يخص معدل الزيادة فهو بحدود 1.97% .

الجدول رقم 11 :عدد السكان المتوقع

السّنة	2008	2018	2020	2030	2040	2050
عدد السكان	11174	13581	14121	17163	20861	25354

تم وضع جدول حول التوقعات من أجل أخذ نظرة شاملة حول اليد العاملة التي يمكن أن تتوفر مستقبلا ،إضافة إلى أن يكون حافزا من أجل ضفر الجهود لتحسين مردودية وكمية الإنتاج لتحقيق الاكتفاء الذاتي من مادة القمح ،هذا لو اعتبرنا بلدية منداس كنموذج مصغر يقاس به على باقي الوطن .

يوضح لنا التمثيل البياني الوتيرة التي يتبعها تطور عدد السكان في السنوات القادمة حيث نلاحظ أنه من المفترض أن عدد السكان يكون في تزايد إذ يبلغ 20861 نسمة سنة 2040 أي ما يعادل ضعف ما هو عليه العدد سنة 2008 ويستمر في التزايد ليصل إلى 25354 نسمة سنة 2050 .

5-2-النشاطات :

5-**2-1-النشاطات الصناعية:** يوجد ببلدية منداس منطقة نشاطات لكنها غير مستغلة للغاية التي أنشأت من أجلها ،لأن 90% من أراضيها وجهت للاستخدام السكني (اضطراريا) بطريقة غير قانونية خلال العشرية السوداء التي مر بها الوطن ،وذلك لاحتواء الكم الهائل من المواطنين الناز حين من دواوير المنطقة إلى مركز البلدية ،أما الجزء المتبقي منها فهو غير مستغل لأسباب عديدة منها صغر العقار الذي يراه المستثمرون قليلا ولا يلي حاجياتهم ،إضافة إلى المشاكل الإدارية التي أصبحت السلطات المحلية تتخبط فيها كون المنطقة أصبحت سكنية وهذا ما صعب إنجاز مؤسسات صناعية بجانبها كون دفاتر شروط هذه المؤسسات تفرض عليها الابتعاد السكنية بمسافة معينة وهي غيرة متوفرة

5-**2-2-النشاطات الزراعية :** تركز الزراعة في المنطقة على :

- **زراعة الحبوب :** 5920 هكتار .
- **الأشجار المثمرة :**130 هكتار .
- **زراعة الخضروات :**08 هكتار .

حيث تقدر المساحة الزراعية المفيدة (SAU) لبلدية منداس بحوالي 11027 هكتار .

إنّ إجمالي مساحة الزراعة في المنطقة هي 11440 هكتار حيث يتم استغلال هذه المساحات على النّحو التالي :

المستثمرات الفلاحية الجماعية (EAC) والمستثمرات الفلاحية الفردية (EAI) والمستثمرات الفلاحية خاصة (privé) بالتعداد التالي :

- 18 مزرعة جماعية .

- 09 مزرعة فردية .
- 910 مزرعة خاصة .
- 02 مزرعة نموذجية .
- تربية الأبقار 900 رأس .
- تربية الأغنام 24750 رأس .
- تربية المعز 3900 رأس .
- تربية الخيل 30 رأس .

5-3-الحالة الاجتماعية لسكان بلدية منداس :

5-3-1-التعليم :لدينا في البلدية ثلاث مستويات من التعليم ،المرحلة الأولى ،الثانية والثالثة .

وفقا لإحصائيات 2008 ،بلغ عدد التلاميذ الملتحقين بالمدرسة 2329 من 6 إلى 14 سنة ،بمعدل 89.5 % و11.8% في المرحلة الثالثة أما بالنسبة للجامعيين فكان 4 % .

يوجد بها 12 مدرسة ابتدائية ،05 مدارس بمركز بلدية منداس و07 بالمناطق الريفية ،ويقدر عدد التلاميذ هذه المدارس ب 1969 تلميذ + 219 في قسم التحضيري (حسب إحصائيات موسم 2019/2018) .

اسم المدرسة الابتدائية	عدد التلاميذ المسجلين			عدد الحجرات الدراسية
	التحضيري	الابتدائي	المجموع	
مدرسة الشهيد غالي محمد –الهواشم-	00	302	302	07
مدرسة الشهيد بن كيحل قدور –بومعزة-	29	242	271	06
مدرسة الإخوة تركي –منداس-	51	309	360	13
مدرسة البشير الإبراهيمي –منداس-	61	335	396	13
-مدرسة الشهيد بوعزيز ميلود –المحطة-		354	414	12
الشهيد بن قلال بخدة –الخلايف-		50	50	03
مدرسة الشهيد بوقندوزة محمد البواكر الشوالة-		122	140	06
مدرسة الشهيد منور عبد الرحمن الشوالة		62	62	03
مدرسة الشهيد فرقان مولاي –الثريات -		69	69	04
مدرسة الشهيد برقية عواد –أولاد رافع -		55	55	07
مدرسة بوسعيد محمد –دوار أولاد بوسعيد-		43	43	04
المدرسة الإبتدائية بدوار الصغايرية		26	26	03
المجموع		1969	2188	81

.

الطور الثانوي :توجد ثانويتين على مستوى بلدية منداس وهما كالتالي :ثانوية بلعباس عبد القادر 03متوسطات بتعداد 1338 تلميذ بتعداد 375 تلميذ منهم 55 نصف داخلي وثانوية بوجلال إبراهيم بتعداد 389 تلميذ منهم 243 نصف داخلي .

من بين أحد العوامل الأساسية التي معدل التعليم في البلدية وجود وسائل المواصلات نجد 06 حافلات مدرسية بسعة إجمالية 345 مقعد ،بالإضافة إلى ذلك ،توجد في البلدية بغض المرافق الترفيهية ،نسجل وجود مركز ثقافي وحديقة عامة ،قاعة رياضية ،ملعب وأربعة مساجد .

5-3-2-الصحة والحماية الاجتماعية :يوجد بها عيادة متعددة الخدمات بها مصلحة للتوليد يؤطرها 3 أطباء عامون 21 ممرض و 04 قابلت ومخبري ومختص بالأشعة ،وتعبر نقطة استعجالات للبلديات الثلاث .

بالإضافة إلى 02 قاعات العلاج ،واحدة بدوار البواكر بالشوالة يؤطرها ممرض ومساعد والثانية بدوار بني يسعد يؤطرها ممرض ومساعد .

بالإضافة إلى ذلك ،لا تزال المرافق الصحية الحالية غير كافية وموزعة بشكل سيء نظرا لتزايد عدد السكان المستمر لذلك استفادت البلدية من مشروع إنجاز مستشفى 60 سريرا وهو قيد الإنجاز .

كما يوجد بالبلدية خمسة (05) صيدليات أربعة منها تابعة للقطاع الخاص و واحدة للدولة .

5-3-3-قطاع الشباب والرياضة والثقافة :يوجد بالبلدية عدة منشآت رياضية وثقافية وهي كالتالي :

-مكتبة بلدية وقاعة للمطالعة- روضة للأطفال- إنجاز مركب رياضي جواري سعة 3000 مقعد .

-إنجاز ملعب جواري معشوشب –إنجاز مسبح بلدي حيث انطلقت به الأشغال .

5-3-4- السياحة :نلاحظ غياب للسياحة في المنطقة ،نلاحظ عدم وجود أي فندق أو مكتب وكالة سياحية لأن المنطقة ذات طابع فلاحي .

5-3-5-النقل :إنّ القطاع الخاص أكد بشكل أساسي أن وسائل النقل غير متطورة على مستوى البلدية ، ويوجد حوالي 20 حافلة تشغل خط منداس بولاية غليزان وثلاث حافلات تربط منداس ببلدية سيدي لزرق

6-الخصائص الحضرية لبلدية منداس:

6-1-المخطط الحضري للبلدية :تتميز بلدية منداس بنزوح ريفي كبير ،مع إنشاءات بسيطة وتقسيمات فرعية التي تشكل نمطا على منظما على الحدود الجنوبية والجنوبية الشرقية للمنطقة ،التي كانت ذات تركيب حضري من نوع شمالي وشمالي شرقي من النسيج المركزي الاستعماري .

بعد فترة 2000-2005 شهدت مدينة منداس تحضرا كبيرا،وتشجيع والبناء الفردي ومشاركة الدولة في بناء السكنات الجماعية وشبه الجماعية للحد من العجز في السكن والمعدات .

تعمل المرافق الاجتماعية التعليمية على تعزيز مجموعة البنى التحتية في المدينة ،على الرغم من إن مواقع السكنات غير المستقرة التي لا تزال تنمو .

نلاحظ أيضا تزايد في امتداد النسيج العمراني للمدينة بحوالي 20 هكتار .

من بين هذه الامتدادات نذكر :30-40 مسكن جنوب المدينة ،430 مسكن (RHP) شرق المدينة ،إضافة إلى الكثير من الوحدات السكنية والمساكن الجماعية في الغرب ،السكنات المختلطة الواقعة في الشمال ،إضافة إلى تقسيمات فرعية مقترحة في الشمال الشرقي .

الجدول رقم 12:توزيع أنواع المباني لبلدية منداس

مبنى سكني	سكن فردي	سكن تقليدي	أخرى عادية	مباني غير مستقرة	المجموع
262	716	1041	6	126	2151

المصدر:الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2008 .

6-2-البنية التحتية لشبكة الطرق :

6-**2-1-الطرق (الوطنية والولائية) :**يتم توزيع الطرق في منطقة الدراسة بشكل جيد حيث أن التواصل بين الطرقات الرئيسية والمناطق الزراعية لا يشكل أي مشاكل ،تتكون شبكة الطرقات هذه من عدة طرقات ومسارات ثانوية .

تعبر هذه الطرقات المعبدة والمسارات المشوهة أحيانا منطقة الدراسة وتسمح بتواصل المزارع والطرق السريعة ،كما يمر ببلدية منداس الطريق الوطني رقم 23 الذي يربط بلدية منداس بزمورة من الجانب الشمالي وبلدية الرحوية من الجهة الجنوبية ،الطرقات المعبدة تتسلل بين التضاريس تتجمع في طريقها التجمعات الثانوية المتناثرة مثل الطريق الولائي 02 ،يمكن أن يلعب الموقع الجغرافي دورا مهما في الهيكلة المستقبلية لفضاء التجمع .

6-**2-2-المسارات (طرقات غير المعبدة) :**توجد العديد من المسارات ببلدية منداس ،هذه المسارات تخدم المناطق ذات السكنات المتناثرة .

الجدول رقم 13 :أنواع شبكة الطرقات لبلدية منداس

نوع الطرقات	الطول (كلم)
طريق وطني	6.46
طريق ولائي	0
طريق ثانوي	93.4

الفصل الثاني:

استخدامات الارض

1-مفاهيم تخطيط استخدام الأرض

يتناول الفصل الثاني الإطارين النظري والعملي لنشأة تخطيط استخدام الأرض ومفهومه ومبررات وأهداف تخطيط استخدام الأرض، وأنواع استخدام الأرض والعوامل المؤثرة فيها، وما هي مخاطر عشوائية استخدام الأرض

مفهوم تخطيط استخدام الأرض :

تعتبر عملية استخدام الأرض معقدة مقارنة بغيرها من عمليات التخطيط. لم يأت هذا التخطيط لمجرد الوصف، وإنما لصعوبة دمج العمليات الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية في 1 .عملية الاستخدام عرّف الكثير من العلماء مفهوم تخطيط استخدام الأرض كلا

حسب ما رآه مناسباً لمنطقته وعدد سكانه وحاجتهم من الاستخدام ونحن لا نختلف عنهم من حيث الاستخدام، ويمكن لنا أن نضع مفهوم قريب من المعنى عند قراءة العنوان .إن مفهوم تخطيط استخدام الأرض هو استخدام منطقي وسليم وعقلاني لأي مساحة من الأرض دون أن يكون هناك استخدام على حساب استخدام آخر أو سوء في الاستخدام .لذلك إذا تمت الإجابة عن بعض التساؤلات التالية لكان لنا أن نصل إلى مفهوم محدد .

ما هو مفهوم تخطيط استخدام الأرض

ما هو الاستخدام الجيد لقطعة الأرض هذه؟ ولماذا يتم استخدام الأرض الزراعية لحساب الاستخدام التجاري

العوامل المؤثرة في استخدام الأرض

أظهرت الدراسات أن التمركز الحضاري والتصنيع يشكلان سلوك الإنسان. فالمجتمع الصناعي له عاداته وتقاليده وسلوكه وقيمه التي تختلف عن عادات وسلوك وقيم المجتمع الزراعي، ولا غرابة في ذلك، إذ أدرك الفلاسفة والمفكرون من فترة طويلة أن المدن وما في حكمها

أظهرت الدراسات أن التمركز الحضاري والتصنيع يشكلان سلوك الإنسان. فالمجتمع الصناعي له عاداته وتقاليده وسلوكه وقيمه التي تختلف عن عادات وسلوك وقيم المجتمع الزراعي، ولا غرابة في ذلك، إذ أدرك الفلاسفة والمفكرون من فترة طويلة أن المدن وما في حكمها من التجمعات الحضرية ما هي إلا أوعية للجماهير، والقاعدة أن محتويات الوعاء تأخذ شكل الوعاء.من التجمعات الحضرية ما هي إلا أوعية للجماهير، والقاعدة أن محتويات الوعاء تأخذ شكل الوعاء.

أظهرت الدراسات أن التمركز الحضاري والتصنيع يشكلان سلوك الإنسان. فالمجتمع الصناعي له عاداته وتقاليده وسلوكه وقيمه التي تختلف عن عادات وسلوك وقيم المجتمع الزراعي، ولا غرابة في

ذلك، إذ أدرك الفلاسفة والمفكرون من فترة طويلة أن المدن وما فـي حكمها من التجمعات الحضرية ما هي إلا أوعية للجماهير، والقاعدة أن محتويات الوعاء تأخـذ شكل الوعاء

مفهوم تخطيط استخدام الأرض:

مفهوم تخطيط استخدام الأرض تعتبر عملية استخدام الأرض معقدة مقارنة بغيرها من عمليات التخطـيط. لـم يـأت هـذا التخطيط لمجرد الوصف، وإنما لصعوبة دمج العمليات الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية فـي عملية الاستخدام عرّف الكثير من العلماء مفهوم تخطيط استخدام الأرض كلاً حسب ما رآه مناسـباً لمنطقتـه وعدد سكانه وحاجتهم من الاستخدام ونحن لا نختلف عنهم من حيث الاستخدام، ويمكن لنـا أن نضع مفهوم قريب من المعنى عند قراءة العنوان إن مفهوم تخطيط استخدام الأرض هو استخدام منطقي وسليم وعقلانـي لأي مسـاحة مـن الأرض دون أن يكون هناك استخدام على حساب استخدام آخر أو سوء في الاستخدام لذلك إذا تمت الإجابة عن بعض التساؤلات التالية لكان لنا أن نصل إلى مفهوم محدد مبررات تخطيط استخدام الأرض وأهدافه ظهر الاهتمام بتخطيط استخدام الأرض نظراً لأهمية هذا الموضوع وحاجة الإنسان لمثل هـذا التخطيط. زادت حاجة الإنسان وتطورت استخداماته للأرض وتنوعت خدماته. ونتيجـة لـذلك كان هناك مبررات لهذا الاستخدام نذكر منها :

- الزيادة الطبيعية في دول العالم المختلفة، ولماذا يتزايد في منطقة دون غيرها.
- تحقيق العدالة الاجتماعية سواء أكان في مجال المرافق والخدمات الاجتماعيـة والصـحية والتجارية لجميع الطبقات والشرائح داخل المجتمع

-تآكل الأراضـي الزراعية واستغلال مصادر المياه بشكل غير جيـد وظهـور الكثيـر مـن المشاكل الحضرية كالازدحام وعجز مستخدمي الأرض عن التغلب علـى هـذه المشـاكل

- ضمن الأسس العلمية والموضوعية.
- يساعد تخطيط استخدام الأرض في إعادة ميزان الخدمة لوضعه الصحيح والتغلـب علـى
- أهمية المحافظة على مواردنا البيئية والطبيعية كانت هدفاً وإيماناً دائماً منا بالمحافظة عليها.
- تقدير حاجات الإنسان من كل استخدام ضمن المعايير العالمية المخصص لكل فرد.
- تقدير الحاجات الحالية والمستقبلية للسكان وتقييم قدرة الأرض على توفير تلـك الحاجـات للفرد.

-إحداث تغييرات مناسبة ومنع حدوث التغيرات السالبة.

- الاستفادة من التجارب التي مرت بها الدول الأخرى. الدافع الأساسـي لتخطـيط اسـتخدام الأرض هو تغيير الوضع الحالي والقائمة عليه الدولة بتطوير إدارة الأرض من خلال أنماط
- استخدام تعمل على تغيير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية ومنع حدوث تغييرات غير مرغوب فيها من قبل السكان.

- يرتبط تحقيق الأهداف بضرورة توفير الإرادة السياسية والقدرة المالية اللازمة لتنفيذ الخطط، كذلك لا بد أن يكون تخطيط استخدام الأرض موجهاً لإشباع حاجات السكان المتزايدة.

ولكن ذلك قد يؤدي إلى خلق مشاكل جديدة تتمثل بين مصالح مستخدمي الأرض والمصلحة العامة.

أنواع استخدام الأرض:

هنالك أنواع ووسائل متعددة لاستخدام الأرض:

الاستخدامات الحضرية

- الاستخدامات الترفيهية والترويحية
- الاستخدامات الريفية
- استخدام الأراضي غير المتطورة

و يمكن تقسيم كل صنف من تلك الأصناف إلى أنماط فرعية، فمثلاً لو أخذ النمط الأول، وهو المشاكل الناجمة عن التنافس غير المتكافئ

الاستخدامات الحضرية فإننا نجده ينقسم إلى عدة أقسام :

1-السكن بأنواعه، ونعني به استغلال الأرض في إقامة المساكن، منطقة سكن أ، ومنطقة سكن ب، ومنطقة سكن ج، وسكن شعبي

2- الطرق والمواصلات، وما يتبعهما من مرافق ومواقف ومحطات الباصات والمرور والقطارات والجسور والموانئ

3- التجاري بأنواعه المختلفة، كالتجاري الطولي والواجهات التجارية والأسواق والمجمعات التجارية والمركز التجاري

4- الصناعة، سواء أخصصت هذه المناطق للصناعات الثقيلة أو الخفيفة، والمناطق المخصصة للورش

5- الخدمات العامة، وتوزيعها وأماكنها مثل المدارس، والمساجد، والمعارض، والنوادي والخدمات الصحية

العوامل المؤثرة في استخدام الأرض :

أظهرت الدراسات أن التمركز الحضاري والتصنيع يشكلان سلوك الإنسان. فالمجتمع الصناعي له عاداته وتقاليده وسلوكه وقيمه التي تختلف عن عادات وسلوك وقيم المجتمع الزراعي، ولا غرابة في ذلك، إذ أدرك الفلاسفة والمفكرون من فترة طويلة أن المدن وما في حكمها من التجمعات الحضرية ما هي إلا أوعية للجماهير، والقاعدة أن محتويات الوعاء تأخذ شكل الوعاء ولهذا كان على المخطط أن ينظر إلى كل العوامل التي تؤثر في استخدام الأرض ومنها:

1- العوامل السياسية:

تلعب العوامل السياسية دوراً رئيسياً ومؤثراً في مجمل الحياة العامة لسكان البلد، ومن أكثر الأمور التي تتأثر بالسياسة استخدام الأراضي في البلد، فالبلد المستقل يشترك فيه المواطنون برسم السياسات العامة ويشاركون في التقييم والتنفيذ ويستخدمون الأرض بالطريقة المثلى، أما البلد الذي يعيش تحت الاحتلال والسيطرة يعيش في حالة من العشوائية والفوضى في استخدام الأرض، ويبقى يتلقى سياسة رسم استخدام الأرض ضمن ما تراه دولة الاحتلال وليس ضمن المصلحة العامة.

2- العوامل الاقتصادية:

تؤثر العوامل الاقتصادية في شكل استخدام الأرض، ذلك أن القوى
الاقتصادية الخارجية وعلاقتها مع قوى الاقتصاد الداخلي تلعب دوراً رئيسياً في تحديد
الاستخدام الأمثل للأرض، أي تؤثر القوى الاقتصادية في سير عملية التنمية في المدينة. إن استعمال الفرد لقطعة من الأرض تعتبر بمثابة سلعة يتاجر بها حسب سعرها. أي ضمن عملية العرض والطلب. فإذا زاد الإقبال عليها زاد سعرها والعكس بالعكس.

3- العوامل الاجتماعية :

تعتبر العوامل الاقتصادية والاجتماعية من العوامل التي تؤثر في شكل استخدام الأرض، فعالم الاجتماع ينظر إلى قطعة الأرض كنظرته إلى الكائن الحي، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الطبيعية والبيئة المحيطة به إن المؤسسات الاجتماعية تلعب الدور الرئيسي في تعزيز قيم الإنسان الإيجابية في عملية الاستخدام الصحيح للأرض فالقيم الاجتماعية تؤثر في السلوك الاجتماعي والإنساني، فهو يعطي مؤشراً عن تجارب وتفاعل الناس مع بعضهم البعض داخل المؤسسات التي يعمل بها الإنسان. فكل هذا تأكيداً على حاجة الإنسان ورغته، فالاحتياجات ضرورية، أما الرغبات فتلي الاحتياجات ولكنها ليست بنفسالأهمية.

4- العوامل العامة:

وتتضمن الصحة العامة والأمان والراحة والاقتصاد.تتحكم الصحة والأمان في تخطيط استخدام الأرض، وهما مرتبطان دائماً مع بعضهما، فالحي السكني يتطلب الحاجة إلى الأمن والحماية ضد الأخطار والحماية من التلوث، وتوفير الشروط الصحية كما أن راحة السكان من العوامل التي تؤثر في تخطيط استخدام الأرض، وعلاقة كل استعمال بالآخر ويرتبط الاقتصاد بكفاءة استعمالات الأرض ويتمثل ذلك في مصروفات الحكومة لإنشاء المرافق العامة والخدمات وتشغيلها، لذلك يراعى عند تخطيط استخدام الأرض الاقتصاد في تكاليف تنفيذ هذا التخطيط

5-العوامل الثقافية:

تلعب العوامل الثقافية دوراً كبيراً في طريقة استخدام الأرض وكيفية استخدام تلك الأرض، فالثقافة جزء لا يتجزأ من المجتمع والسكان هم جزء من الثقافة، فكلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر. هذا إذا استخدم الإنسان الأرض ضمن ثقافته الموروثة،

وشارك في رسم سياسة استخدام الأرض.

: -العوامل الإدارية والتخطيطية

والمقصود بذلك هو نوعية التخطيط الممارس على التجمعات والسكان، هل هو ضمن مشاركة السكان في التخطيط، وفي كافة المراحل التخطيطية، وضمن الواقع؟ وهل هذه التجمعات تؤثر وتضع خبرتها في عملية التخطيط أم مجرد إدارة تتلقى السياسة التخطيطية.

مخاطر عشوائية استخدام الأرض

تؤدي العشوائية في استخدام الأرض إلى العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتخطيطية، كما أنها تعمل على شيخوخة المدن والأحياء وتدهورها وطرد بعض الاستخدام الأقل جودة ومنافسة مقابل الاستخدام الآخر كتراجع الاستخدام السكني مقابل الاستخدام مقابل الاستخدام التجاري والأنشطة الإدارية وبخاصة في وسط المدينة.

فالمفروض أن المخططات وضعت من أجل خدمة المواطن والأجيال القادمة مع الاستخدام الأمثل من أجل تحقيق أفضل العوائد المالية" Rent" والتي تعمل على خدمة الحاضر وتوفير الموارد للمستقبل وليس الهدف من وضع المخططات هو تبديد الأموال وتبذيرها في إعداد المخططات.

1- وأهم هذه المخاطر هي:

- المخاطر البيئية والصحية :

إن عدم التخطيط الجيد والأمثل للأرض يؤدي إلى إلحاق أضرار كثيرة في البيئة التي يعيش فيها الإنسان، ففي المجال الصناعي يجب اختيار المواقع البعيدة عن المناطق السكنية من أجل حماية الإنسان من الأضرار واختيار مناطق السكن في المنطقة الجبلية أو غير الصالحة للاستخدام الزراعي والمحافظة على الأراضي الصالحة للزراعة، كما يتوجب تأمين حسن استخدام الأرض في الإنتاج والجدوى الاقتصادية والموازنة بين الإلحاح في طلب العطاء من الأرض وتجديد حيوية الأرض لكي تواصل العطاء أحياناً أخرى، بل قل في غيبة هذا الحساب الذي يفضي إليه التعامل مع الضابط الحيوي، بمعنى استخدام الأرض في الإنتاج على درب الخطأ حتى يبلغ حد الفساد الذي يدمر قدرة الأرض على الاستجابة ومواصلة العطاء، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الصور.

ـ المخاطر الاقتصادية

عندما تقوم البلدية بإعداد المخططات الهيكلية، وعندما تقوم أيضاً بتطبيق الأنظمة والقوانين التابعة لها، يكون الهدف الأساسي هو رفاهية الإنسان وخدمته وتحقيق المصالح الفردية والجماعية، وتوفير الخدمات، وهذا سيكلف الجهة المسؤولة نفقات وميزانية كبيرة تنفق لصالح المواطن، فإذا ما التزم المواطنون بالقوانين، فإن التزامهم هذا سيؤدي إلى دعم الاقتصاد وتوفير الأموال التي وضعت أساساً لخدمة المواطن، ستصبح عبئاً على ميزانية الدولة، وإن المواطن سيتحمل جزءاً من هذه الأموال وهو دفع الغرامة المالية في حالة عدم الالتزام، ولا ننسى عدم توفير الخدمات ووصولها إلى تلك المنازل مما سيحمل المواطن عبئاً اقتصادياً سواء من حيث:

-حفر البئر الامتصاصية أو شراء خزانات الماء كما هو الحال في بعض الأحياء داخل المدينة "المراح "، زد على ذلك المراقبة المستمرة وإعطاء إشعار بالمخاطرة.

-لذلك فلا بد من تحقيق توازن بين مصلحة الفرد وبين التزامه بالمصلحة العامة، ولا ننسى هنا المشاحنات والمنازعات بين الأفراد والجهة المسؤولة "السلطة

ـ المخاطر الأمنية

يتم إعداد المخطط الهيكلي من قبل السلطات المحلية "البلدية "وبالتعاون مع الحكومة المركزية وبمساعدة بيوت الخبرة أحياناً أخرى، وبما أنه وجدت جهات عديدة في إعداد المخططات الهيكلية إذن لا بد وأن يكون الهدف او السياسة المقصودة من وضع المخطط هو تحقيق رفاهية المواطن وأمنه أولاً، والبعد قدر الإمكان عن المخاطر التي تسبب له الأذى، وعدم السماح باستخدام معين لمنطقة ما أو قطعة ما، يجب أن يكون ما ذكر متفقاً ومنسجماً مع إمكانات المجتمع والأجهزة وقدراتها التي تعمل على حماية المجتمع من الأخطار، ولا ننسى هنا المراقبة المتواصلة من كل الجهات المعنية بحماية المواطن سواء من ناحية موقع المنشأة أو مواصفاتها أو التزامه باتباع قواعد الأمان والسلامة عند العمل، وفي أثناء كتابة هذه الرسالة وقع حادثان مأساويان أوديا بحياة العديد من الموطنين، الأول في مدينة الخليل حيث وقع حريق في مصنع الولاعات والثاني انهيار قاعة للأفراح في مدينة القدس.

ـ المخاطر الاجتماعية

تنبع المخاطر الاجتماعية من عدم التزام المواطنين بقوانين البناء والتنظيم وبخاصة فيما يتعلق بالإرتدادات والبعد والحد بين كل قطعة أرض وأخرى، وهذا يخلق خصومات ومشاكل بين المواطنين أولاً، وبين المواطن المعتدى على أرضه والعاملين داخل البلدية والجهة المسؤولة وهذا ما شاهدته من خلال زياراتي المستمرة للبلدية مما ينتج عنه تفتت العلاقات وأواصر

المحبة بين الناس من جهة، وعدم ثقة المواطن بالقانون والسلطة من جهة ثانيـة. وأوقعت العديد من المشاكل وما زالت بعض الآثار السلبية من هذا النوع.

- المخاطر العمرانية وتشويه النسيج العمراني

في حالة عدم التزام المواطن بقوانين البناء والأنظمة الصـادرة والبنـاء دون تـرخيص والمخالفة بالاستخدام وزيادة مساحة البناء عن المساحة الصادرة في الرخصة والسماح ببنـاء طابق حديث فوق طابق قديم أي تداخل في سنوات البناء، كـل تلـك العوامل تؤدي إلى تشوه البناء للحي أولاً وللمدينة ثانياً، فيؤدي إلى شـيخوخة المدينـة وتهـدم العديد من المنازل وعدم الانسجام بين أنماط البناء المستخدم

ولا ننسى عدم الالتزام بتصنيف المنطقة،

- تناقض وتصارع استخدامات الأرض

تظهر تناقضات بين استعمالات الأراضـي الريفيـة

والحضرية داخل كل منهما، والمثال الأكثر وضوحاً على ذلـك هـو اعتـداء اسـتعمالات

حضرية على الحزام الأخضر المحيط بالمدن، وتغيير صورة المنظر الطبيعي لـه، وذلـك

بسبب زحف العمران والمنشآت الحضرية،

تم تقديم اقتراحات ودراسات لتغيير استعمالات الأراضي وإخضاعها للشـروط التنظيميـة

والدراسات في محاولة لإجراء التغيير بشكل علمي ومدروس وغير مرتجل

هدف من التعرف علي العوامل المؤثرةفي اسـتخدام الأرض:

تهدف الدراسة إلى التعرف إلى العوامل المؤثرة في اسـتخدام الأرض

ومنهـا العوامـل الطبيعية والبشرية والعلاقات المكانية

وصف خصـائص السكان وتفسيرذلك من خلال إبراز الاختلاف والتباين في المدينة ممثلـة بالأحياء

إعطاء صورة متكاملة وشاملة لاستخدام الأرض الأكثر شيوعاً

وتجاوز المشاكل الناجمـة عن سوء استخدام تلك الأراضي، حيث لم يتم تحديد طريقة الاستخدام الحالية والتعرف إلى السلبيات الناجمة عن ذلك الاستخدام، ومن ثم تحديد الاستخدام الأمثـل للأراضـي بهـدف الاستفادة الناجحة من تلك الأراضي، حالياً ومستقبلاً، وذلك لتحقيق حاجات الحاضر وتوفير احتياجات الأجيال التي ننشدها

محاولة إبراز المعلومات وتوضيحها حـول اسـتخدام الأرض والخصـائص الاقتصـادية والاجتماعية وخصـائص المسكن والخدمات في منطقة الدراسة

ربط استخدام الأرض في المدينة بمستويات التخطيط، وانعكاس ذلك على المستويات الثلاثة وإظهار أهمية كل مستوى مع استخدام تلك الأراضي.

I. مراحل تطورالبنية العقارية للأراضي الفلاحية:

من خلال الدراسات التي قامت بها الدولة من أجل القطاع الفلاحي بهدف الوصول إ النهوض بالفلاحة وتحقيق الإكتفاء الذاتي، قمنا بتقسيم تحليل البنية العقارية إلى ثلاث مراحل أساسية على حسب الثأثيرات التي خلفت وهي:

1-1/ المرحلة الأولى 1962-1987

1-1-1/ البنية العقارية للأراضي الفلاحية:

مست الأراضي الفلاحية في هذه المرحلة ثلاثة سياسات زراعية غيرت من البنية العقارية لأراضي الفلاحية نذكرها كالتالي :

أ)-التسيير الذاتي :بعد الإستقلال سارع الفلاحون إلى شغل الأراضي الشاغرة و على هذا الأساس قامت الدولة بإعطاء صيغة رسمية تنظيمية وذلك بنص قانون التسييرالذاتي في23 مارس 1963 وعدلته سنة 1968 يهدف إلى إعطاء طابع رسمي تنظيمي للتسيير الذاتي الرامي إلى تمكين عمال المزرعة المسيرة ذاتيا من وضع قواعد تنظيم العمل وتحديد المسؤوليات.

أ-1) **أجهزة التسيير الذاتي**: تتكون من:

- **الجمعية العامة للعمال**: وهي الهيئة العليا للإستقلالية الزراعية المسيرة ذاتيا .
- **العمال الدائمين**: العمال المتواجدين في المزرعة بصفة دائمة المتمتعين بالجنسية الجزائرية.

ومما أفرزته البنية العقارية على الأراضي الفلاحية بلدية بوتليليس هو تشكيل نظام إشتراكي بحوالي 17942 هكتار أي بنسبة50,12 من المساحة الاجمالية الفلاحية بحيث قسم هذا النظام البلدية إلى :

- قطاع التسيير السائد بمساحة 1372 هكتار أي ما يعادل 38بالمئة من المساحة الفلاحية الإجمالية.
- تعاونية المجاهدين (CAPAM) بمساحة فلاحية تقدر ب 4222 هكتار ونسبة 11.80 بالمئة من المساحة الفلاحية الاجمالية.
- القطاع الخاص الذي يشمل 1842.77 هكتار مما يعادل 5.14 بالمئة من المساحة الفلاحية الاجمالية .
- تعاونية المجاهدين (CAPAM) بمساحة فلاحية تقدر ب 4222 هكتار وبنسبة 11.80بالمئة من المساحة الإجمالية .
- القطاع الخاص الذي يشمل 1842,77 هتار مما يعادل 5,14 من المساحة الفلاحية الإجمالية.

ب)- الثورة الزراعية 1971-1981

إن سياسة الثورة الزراعية قد مست جميع أنحاء الأرياف الجزائرية وقد استحوذ قطاع التسير الذاتي على معظم. الثورة الزراعية تشغل سوى 4,22 بالمئة من المساحة الاجمالية أي بمساحة 1513 هكتار ليتم استغلالها على كل تعاونيات عددها 11 ظهرت في سنة 1972 يتفاوت فيها عدد العمال حسب المساحة ونوع الاستغلال.

ج)- إعادة الاهيكلة 1981-1987

لقد تم اللجوء إلى إعادة هيكلة القطاع الفلاحي بموجب المرسوم الصادر في 14 مارس 1981 المتضمن :

- ضم مجموعة من المساحات الشاسعة بغية الحصول على أحجام أرضية مبعثرة ومنظمة .
- إقامة مجموعة من الضيعات التجريبية الإستثمارية حيث عرفت تحث اسم المزارع النموذجية .
- إنشاء على مستوى بلديات ودوائر الوطن تعاونيات فلاحية خاصة للإنتاج.
- إلغاء تعاونيات قدماء المجاهدين وضمها إلى القطاع المسير ذاتيا .

2-1 المرحلة االثانية 1987-2000

.2-2-1 البنية العقارية للأراضي الفلاحية

أ/ إعادة التنظيم الزراعي 1987-1997

للقيام بتنظيم فلاحي محكم نشأ قانون الإستثمار الفلاحي (87-19) بتاريخ 08-12-1987 المتمثل في تشجيع الفلاحين عبر إستغلال الأراضي الخصبة التابعة لدولة بحيث تضمن استقلال تام للمستثمرات الفلاحية وتمكنهم من زيادة المردود المحلي والوطني والقضاء على التبعية الغذائية كما يحدد القانون جميع حقوقهم وواجباتهم والتي تساهم في فك قيود المنتجين نحو مستثمرات فلاحية مستقلة وللأخيرة نوعان: فردية – جماعية .

ب/قانون حق الإمتياز 1997-2000

أصدرت السلطة المرسوم التنفيذي رقم 97-483 المؤرخ في 15-12-1997 الذي يحدد كيفيات منح الإمتياز في القطع الأرضية التابعة للأملاك الدولة في المساحات الاستصلاحية حيث عرفت المادة الثانية منه على أنه (عملية الاستثمار الرامية إلى جعل طاقات الأملاك العقارية منتجة وإلى تثمينها).

مفهوم تقنيات الإمتياز في دفتر الشروط الملحق بالمرسوم 97-483 المؤرخ في 15-12-1997 على نص المادة الثانية المتمثلة في منح الدولة بموجب ولمدة معينة حق الانتفاع بأراضي متوفرة تابعة لأملاكها الوطنية الخاصة لكل شخص طبيعي او معنوي في إطار الإستصلاح في المناطق الصحراوية والجبلية والسهلية وكباقي المناطق .

3/1 المرحلة الثالثة 2000-2011

رغم المجهودات الكبيرة التي تبذلها الدولة الجزائرية من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي وتأهيله ضمن سياسة تهدف إلى تكثيف الإنتاج الزراعي والمساهمة في الدخل القومي وتنمية المجال المحلي، لكن المتتبع لشؤون هذا القطاع

يدرك الخلل الواضح في تسييره لغياب سياسة فلاحية في مستوى الطلب التي أغفلت دمج بعض المفاهيم المرتبطة بخصوصية القطاع الفلاحي الجزائري، هذه السياسة أدت إلى تراجع دور هذا القطاع وبروز مؤشرات سلبية اجتماعية واقتصادية مثل الهجرة و تراجع دور القطاع الزراعي في التنمية الإقتصادية، وفي الفترة(2000م-2005م) تم تأسيس المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي يهدف إلى إعادة هيكلة القطاع الفلاحي وعصرنته.

/ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

1تعرفيه:

وهو عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التكوين التقني والدعم المالي والنظامي ، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والإستغلال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والإستغلال الأفضل للقدرات الموجودة .

2أهداف المخطط الوطني:

١ -الحماية والاستغلال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية

٢ -الاندماج في الاقتصاد الوطني

٣ -التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي

٤ -إعادة هيكلة المجال الفلاحي وإعادة الاعتبار وتأهيل الموارد الطبيعية لمختلف جهات الوطن

٥ -تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي

٦ -تحسين ظروف الحياة ومداخيل الفلاحين

٧ -تحرير المبادرات الخاصة على مستوى (التموين، تصريف و تكييف الإنتاج

٨ -ترقية وتشجيع الاستثمار الفلاحي

٩ -تحسين التنافس الفلاحي ودمجه في الاقتصاد العالمي .

د- وسائل تنفيذ المخطط الوطني للتنمية:

- **الجانب المالي:**
- **الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA** :

أنشأ بموجب قانون المالية لسنة 2000م هدفه تدعيم الإستثمارات في إطار تطوير الفلاحة وتمويل الفلاحين وأهم النشاطات التي دعمت الصندوق ، تطوير الإنتاج والإنتاجية، تثمين المنتجات الفلاحية، التسويق والتخزين والتصدير، تطوير الري الفلاحي، حماية وتنمية الثروات الحيوانية والنباتية، المخزون الأمني، حماية مداخيل الفلاحين، دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة، تخفيض نسب فوائد القروض الفلاحية.

- **صندوق الإستصلاح عن طريق الامتياز:**

أنشأ بموجب قانون المالية لسنة 1998م هدفه تنشيط استعماله عبر الشركة المعرفة بتسمية العامة للإمتيازات الفلاحية GCA .

- **القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية:** تتمثل مهامه أساسا في إنجاح البرامج الفلاحية وفق ثلاث أبعاد وهي هيئة للإقتراض ،التأمين الإقتصادي ، محاسب للصناديق ال

1-3-2/مرحلة تجسيد برنامج التجديد الفلاحي و الريفي:

إن حث الفلاحين و المربين و العاملين في المجال الصناعات الغذائية على الإستثمار و تحديث نشاطاتهم من جهة، و حماية المنتوج الفلاحي و القدرة الشرائية للمستهلك من جهة أخرى ، تتطلب ضرورة وضع آليات تمويل مستحدثة و معاصرة تتماشى و متطلبات العالمية .

تم تنفيذ البرامج الوطنية للتنمية الفلاحية و الريفية إلى غاية 2008 خاصة ، توسعت دائرة تمويل المستثمرين ، وتنوعت الصناديق لتلبية الإحتياجات الخاصة: - الصندوق الوطني لتنمية الاستثمارات الفلاحية . - الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي. - صندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية. - صندوق التنمية الريفية و استصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز. - الصندوق الخاص لدعم مربي الماشية و صغار المستغلين الفلاحين.

تستعمل هذه الصناديق لإعانة جزء من الإستثمارات المنجزة من طرف المتعاملين (عادة من 30 %إلى 50 % مع التخفيض إلى غاية 100 %من نسبة الفوائد على القروض ، كعلاوات تحفيز على النوعية أو على تثمين المنتجات أو أخيرا كتخصيص خاص لضبط الأسواق.

و يمكن للمتعامل أن يستفيد من مختلف الصناديق عبر الشباك الوحيد الذي تم وضعه بالشراكة مع بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، يدرس مشروع الإستثمار على هذا المستوى و يوجه المتعامل نحو نوع القرض و نوع الدعم العمومي الملائم . و هكذا طور بنك الفلاحة و التنمية الريفية العديد من القروض: -

- القرض الرفيق و هو قرض موسمي.
- قرض التحدي و هو قرض خاص بالتجهيز .
- قرض إيجاري و هو قرض موجه للتجهيز بمعدات الفلاحة و السقي.

و هذا كان بهدف التنمية الريفية و الزارعة الغذائية ، بالإضافة إلى ذلك تم إنشاء صندوق الضمان على مستوى صندوق القروض لمرافقة القروض في القطاع. يمكن تقدير مستوى الحالي للإستثمار في القطاع الفلاحي و الريفي انطلاقا من مستويات القرض و دعم المتعاملين، غير أنه يجب إضافة لهذا المستوى من الإستثمار :

-التطهير المالي الذي يشمل جميع البرامج التي أطلقها القطاع منذ سنة 2000 و تحديد النزاعات التي هي قيد المعالجة.

- مسح الديون البنكية للفلاحين المقدرة بـ41 مليار دينار جزائري 2009 .
- حصة هامة من الإستثمارات تحققت بأموال خاصة .

لكن بالرغم من التسهيلات التي تقدمها الدولة من خلال الدعم و القروض إلا أن عدم قدرة المستثمر على تسديد تزيد من حدة مخاطره، و تدعوا من جهة أخرى إلى حذر المستثمر كمتضرر بالدرجة أولى، و ذلك يكون بصورة رئيسية من خلال الدراسة المسبقة للمشروع الإستثماري المزعوم تجسيده.

شرع في تجسيد برامج التجديد الفلاحي و الريفي عام 2008 من قبل وزارة الفلاحة و التنمية الريفية. و تهدف هذه السياسة إلى تحقيق توافق وطني حول مسالة الأمن الغذائي

لضمان السيادة الوطنية و التماسك الإقتصادي و الإجتماعي و يستند هذا البرنامج الجديد على تحرير الطاقات و المبادرات و عصرنة جهاز الإنتاج .

ترتكز سياسة التجديد الفلاحي و الريفي على قانون التوجيه الفلاحي 08-16 المؤرخ في شهر أوت 2008 حيث وضحت فيه المبادئ الأساسية لهذه السياسة و إطارها العام . و كما نلاحظ أن هذا البرنامج الجديد ينقسم إلى محورين أساسيين هما :

محور التجديد الفلاحي و محور التجديد الريفي

1-**محور التجديد الفلاحي**: يهدف هذا المحور إلى تعزيز قدرات الإنتاج ، و زيادة إنتاج المحاصيل و المنتجات الإستراتيجية ، و توسيع الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع و هو يرتكز في ذلك على ثلاث برامج رئيسية، تنفذ عن طريق الأدوات التالية:

- وحدات الإستبيان الحقلية.
- مراكز الإمتياز المتكاملة (المستثمرات الفلاحية الرائدة).
- المهارات و البنيات التحتية - التكوين.

من خلال ذلك نجد أن التجديد الفلاحي جاء بصورة واضحة من أجل عصرنة الفلاحة و مكانتها و كذا تطبيق سياسة الإقتصاد في المياه الموجهة للسقي من خلال إستعمال الوسائل الحديثة خاصة الري بالتنقيط التي تعتبر تقنية تهدف إلى توزيع المياه بالقرب من الجذور، بكميات قليلة و بصفة مركزة و مترددة تمكن من تزويد النباتات بالحاجات اليومية من المياه مما يساعد على الحصول على منتوج وافر و ذو جودة عالية . فإذا قارنا الري بالتنقيط مع غيرها من تقنيات الري كالري السطحي و الري بالرش نجد أنها تعمل على تزويد النبات بالماء لتلبية حاجاته لمدة طويلة ، تتعدى في بعض الأحيان أسبوعا كاملا.بحيث يستفيد منها النبات بشكل مفرط في الأيام الأولى التي تلي عملية الري مع تسجيل نقص في آخر الدورة السقوية مما يؤدي إلى ضعف في كمية و جودة المنتوج إضافة إلى ضياع كبير في المياه و الأسمدة. إضافة إلى ضبط نظم جديدة لتسيير المستثمرات الفلاحية و الحفاظ عليها من الضياع وذلك من خلال تطبيق قوانين جديدة خاصة بعقود الإمتياز الفلاحي التي

جـاءت بنـاءا علـى قانون 10-03 المؤرخ في 15 أوت 2010 و مراسيمها التنفيذية 10-326 المؤرخ في 23 ديسمبر2010 الذي يحـدد كيفيات تطبيق عقد الإمتياز لإستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة بدل حقوق الانتفاع الدائمـة المنظمة بالقانون رقم 87-19 المؤرخ 08 ديسمبر 1987 المتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحيـة التابعـة للأملاك الوطنية و يحدد حقوق المنتجين وواجباتهم.

محور التجديد الريفي:

يهدف هذا المحور إلى حماية الموارد الطبيعية و الرعوية، و المـوارد النباتية و المائيـة عن طريق أربعة برامج تستند على الأدوات التالية:

- نظام المعلومات لبرنامج دعم التجديد الفلاحي ، من أجل تجميع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص خـلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج و المشاريع كما يسمح هذا النظام بتقييم قدرات المجتمعات الريفيـة و المؤسسـات المعنية بالمشاريع و تحديد نسب نجاحها.
- النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة لأغراض التشـخيص و البرمجـة لتنميـة مختلـف المناطق.
- إنشاء مشاريع جوارية للتنمية الريفية و مشاريع مكافحة التصحر من أجل حماية المـوارد الطبيعيـة مـن جهـة و استغلال و تثمين المعرفة و الأنشطة المحلية المولدة للثروة من جهة أخرى و قد أسفرت هذه السياسة علـى عقـدي كفاءة لخمس سنوات مع جميع ولايات الوطن
- عقد كفاءة التنمية الفلاحية ، تم توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية ، و الغرض منه تحديد أهداف الإنتـاج سـنويا إستنادا في ذلك على تاريخ التنمية الفلاحية و خصوصيات و قدرات كل ولاية . يتم تقيـيم الأداء بـالتركيز علـى التغيرات في معدل الإنتاج الزراعي و الإنتاجية.
- عقد كفاءة التنمية الريفية، تم توقيعه مع محافظة الغابات و الغرض منه تحديد المساحات الريفية المعنيـة، تحديـد المجتمعات الريفية التي يغطيها المشروع، تحديد أثر الحماية و تثمين الموارد الطبيعية، تقيـيم الأداء يسـتند على عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة المنفذة، توسيع مجال الإنتاج ، حماية الموارد الطبيعية و عـدد فرص العمل التي تم خلقها.

كما تهدف أيضا إجراءات التنمية من خلال هذه السياسة إلى تعزيز القدرة الإدارية للإطـارات المسؤولة عـن تطبيق و تنفيذ مختلف البرامج، و لهذا الغرض تم تفصيل برنامج تعزيز القدرات البشرية و الدعم التقني .

لقد عمدت الدولة إلى خلق هذا البرنامج قصد تجسيد الأهداف الأساسية المسـطرة في قانون الـتوجيه الفلاحـي و ذلك حسب المادة 02 منه التي تتضمن تمكين القطاع الفلاحي من المساهمة في مستوى الأمن الغذائي ، و تطويـر

مختلف أدوات التأطير الفلاحي و السماح في زيادة إنتاجيته و تنافسيته، مع ضمان حماية الأرض و الإستعمال الأمثل للمياه وذلك وفقا لنظام قانون محكم.

ج - برامج الدعم الفلاحي الجديد:

من أجل تجسيد كل الأهداف الرامية إلى عصرنة الفلاحة سعت الدولة الجزائرية إلى توفير موارد مالية متنوعة تهتم بدعم و تمويل مختلف المشاريع الفلاحية للمستثمرين الفلاحيين ووسعت من نطاق التمويل ليشمل القرض البنكي و التعاضديات الفلاحية و الدعم المالي من قبل الدولة. و هذا الأخير خصصت له قيم مالية ضخمة من أجل تشجيع كل مستثمر فلاحي يسعى إلى تحقيق هدفه في تجسيد مشروع فلاحي ناجح، وذلك في إطار برنامج التجديد الفلاحي الذي يتضمن مجموعة من برامج الدعم المتنوعة بحسب الشعب الفلاحية لدى سنحاول أن نبين أهمها في هذا القطاع و المتمثلة في :

1. برنامج تطوير الإنتاج و الإنتاجية: يهتم هذا البرنامج بدعم السائل المتعلقة بتحضير التربة كالحرث العميق و الحرث المتقاطع قدرت قيمة الدعم فيه 2.000 دج /هـ. وكذا بالنسبة لاقتناء المدخلات منها السماد العضوي تقدرت قيمة الدعم فيه بـ:3.000دج/هـ
2. برنامج تطوير زراعة الحمضيات: إستفادت زراعة الحمضيات بقيمة دعم معتبرة حيث أن إقتناء المغروسات الهرمة لأشجار الحمضيات قدرت قيمة الدعم فيه ب:70دج للشجرة الهرمة بسقف 18.000دج/هـ. أما بالنسبة لتجديد الغراسات فقدرت قيمة الدعم ب: 50دج للجدل و حد أقصاه13.000دج/هـ.
1. برنامج تطوير زراعة الزيتون: يساعد هذا البرنامج على تمكين المستثمر الفلاحي من إقتناء معدات متخصصة و ذلك بدعم يقدر بـ:30 بالمئة .

1. الأراضي الفلاحية :

تعتبر منذ القديم ذات طابع فلاحي مهم , ومن واجب السلطات المعنية الإهتمام بها وذلك بالتدعيم الفلاحي للمنطقة وكل المناطق الفلاحية المتواجدة في تراب الوطني

-1 التوزيع العام لأراضي لبلدية منداس :

لقد أثرت الخصائص الطبيعية كثيرا على توزيع الأراضي في بلدية منداس, حيث نجد أن المنطقة سهليةمينا شمالا , انا جنوب عبارة عن جبال أما المنطقة الفلاحية فتمثل 7810 هكتار من مساحة البلدية.

جدول رقم 14: التوزيع العام لأراضي بلدية منداس :

الأراضي	المساحة (الهكتار)	النسبة
الأراضي المستغلة (SAI)	12400	64.91
الاراضي الغابية والإحراج (Maqu+forit)	6400	32.98
الأراضي غير المنتجة (NP)	600	3
الأراضي الإجمالية (SAT)	19400	100

المصدر: المندوبية الفلاحية (SDA).

2-1 حصيلة الدعم الفلاحي في منداس 2018-2019:

أ- تنوع المحاصيل الزراعية في منطقة منداس

جدول رقم 16 : يمثل تنوع المحاصيل الزراعية ومساحاتها

الزراعات	المساحة (ه)	الانتاج (قنطار)
البطاطا	12	14000
طماطم	8	1900
البصل	50	14000
الكرم	150	41700
االسلاطة	30	38000
الجزر	5	900

من خلال الجدول تبين لنا أن أكبر مساحة خصصت لزراعة الكروم حيث هناك تنوع في الانشطة الزراعية عدم إعتماد علي زراعة محدد مم يسمح بلاستخلال الكلي الاراضي مما يتماشي مع الارض حيث تختلف الزراعة في الجبال عن السهول .

1- تطور الانتاج الفلاحي لبلدية منداس خلال الفترة 2010- 2020

من أجل التعرف على إنتاج المنطقة ومردودها , إقتصرنا على أهم المنتوجات الفلاحية المتمثلة في الحبوب ,الخضروات , الاشجار المثمرة , وذلك من أجل حصر درجة الإستغلال المكثف للأرض والغير المكثف .

- **الحبوب :**إن زراعة الحبوب من أهم الزراعات الممارسة في مختلف مناطق البلدية حيث تشغل أكبر مساحة بحيث نميز عدة أنواع من الحبوب مثل القمح الصلب اللين , الشعير, الخرطان ...ألخ.

حسب الجدول والشكل نجد أن مردود الحبوب يختلف من موسم فلاحي لآخر حيث سجل المردود الفلاحي للحبوب خلال الموسم الفلاحية تذبذب في الإنتاج وهذا راجع إلى كميات الأمطار المعتبرة من

التساقطات التي شهدتها البلدية خلال السنوات الأخيرة حيث بلغ مردود الحبوب أدنى مستوياته في المواسم الفلاحية 2010-2011 و 2014-2015 حيث بلغ المردود 12 ق/هك وهذا راجع إلى عدم إنتظام سقوط الأمطار وهروب الفلاحين إلى زراعات اخرى وإلى تشجيع الدولة على غرس أكبر مساحات ممكنة من الأشجار المثمرة خاصة الزيتون الذي شجعت على إعتماد سياسة التجديد الريفي من خلال دعم الدولة للفلاحين .

2- الأشجار المثمرة

إن الأشجار المثمرة في هذه المنطقة تختلف باختلاف أنواعها فنجد منها خاصة الزيتون, الرمان, اللوز ...الخ

أن مساحة الأشجار تتقلص و بالتالي فإن الإنتاج أيضا يتذبذب وخاصة في السنوات الأخيرة شهد نقصا كبيرا وذلك راجع لعدم إهتمام الفلاح ونقص الأدوية وغلائها.

2 تطور إستخدام الأرض في بلدية منداس مابين 2010-2020

1- زراعة الحبوب

تمثل الخريطة 1 و2 إستخدام لأرض في منطقة منداس سنة 2010نسبة معتبرة أي حوالي 29,35% ما يعادل 236 هكتار نجدها منتشرت من ناحية الشمال الغربي و الوسطي .

وفي سنة 2020نجدها بنسبة 11% أي ما يعادل 85 هكتار وتتمركز بكثرة في شرق المنطقة.

2- زراعة الخضر

نلاحظ فرق كبير بين السنتين, ففي 2010كانت مساحة الخضر قليلة تقدر ب71 هكتار أي بنسبة 8,8% مبعثرة في بعض المناطق, ثم عرفت إرتفاعا كبيرا في سنة 2020لتصل مساحتها إلى 328 هكتار أي 36,1 % , متواجدة بكثرة في المناطق الوسطى .

3- زراعة الأشجار

إن الزيادة الملحوظة في المساحات الزراعية الخاصة الأشجار شهدت قفزة نوعية ففي سنة 2020قدرت نستها ب 18,53% متبعثرة في بعض المناطق مقارنة بسنة 2020حيث وصلت إلى 33,48 % و من أبرز زراعاتها أشجار الزيتون و اللوز و الحمضيات.

4- الأراضي المحروثة:

لوحظ تناقص في عدد الأراضي المحروثة منذ 2010إلى غاية 2020من38,28% إلى20,93% لتحتل 181 هكتارا من الأراضي الغربية و الوسطى مقارنة بالسابق التي قدرت حوالي 908 هكتارا.

5- التوزيع السكاني:

شهدت التجمعات السكنية توسعا كبيرا في العمران من الناحية الشمالية في البلديات التالية منداس , أما بالنسبة للسكنات المبعثرة ذات الطابع الفردي والجماعي فنجد أنها تزايدت بنسبة كبيرة مقارنة بالسنوات الماضية وهذا راجع إلى الدعم الريفي .

خلاصة الفصل:

تميزت الدراسة المناخية لبلدية منداس بالعديد من الخصائص التي تقع تحت ظل المطر,

ومن خلال دراسة التساقطات ودرجة الحرارة قد تبين لنا:

فصل بارد وممطر: يمتد من أكتوبر حتى أفريل تتعدى نسبة التساقط 73,3 ملم في

- شهر نوفمبر, بينما تنخفض درجة الحرارة الدنيا الى 20,25م°, مما يؤدي حتميا إلى إضعاف عملية النتح و التبخر, ونتيجة لهذه العوامل المتمثل في تزايد الأمطار و انخفاض درجة الحرارة تم تسجيل فائض كبير في المياه.
- فصل حار و جاف: يمتد من ماي حتى أكتوبر يمتازبحرارة مرتفعة نوعا ما بلغت أقصاها 21.7م° في شهر أوت, مما سبب في زيادة عملية النتح و والتي تقضي بدورها على بعض التساقطات من الأمطار مؤدية بذلك عجزا مائيا خلال الأشهر الأقل تساقطا,وهذا ما يستدعي السقي المتواصل للمزروعات عن طريق استغلال المياه الجوفية وهذاالأخير يأثر سلبا على كمية و نوعية مصادر المياه الجوفية بالمنطقة.

من خلال دراستنا لتطور الإنتاج،فإننا نستنتج أن مردود كل الأنواع الفلاحية عرفت تذبذبا ملحوظا من سنة 2010إلى غاية سنة 2020،فمثلا مردود الحبوب كان ضعيفا طيلة السنوات بالمتوسط الوطني، إلا أن المساحة بقيت في توسع مستمر حيث بلغت 2100 هكتار وذلك في الموسم (2011-2010)، و تزايدت في السنوات الأخيرة حيث بلغت 3825 هكتار وذلك في الموسم(2019-2020) و السببفي ذلك المشروع الجديد الذي انتهجته الدولة بتعويض مساحات الكروم بالحبوب.

الفصل الثالث:

مدينة منداس و استخدامات الأرض بها

التحولات في استخدام الأرض في مدينة منداس

تصنيف استعمال الأراضي من صورة الجوية

تتميز هذه مرحلة بأخد صور من الأقمار صناعية للمنطقة من اجل معرفة و قيام بالبحث علمية و تتم اخذ صور في في فترات زمنية مختلف و ذالك من اجل دراسة و متابعة العلمية و غليه يتم استعانة بصور جوية للبلدية في فترتين زمنيتين و يتم ادخال الي الحاسوب و ربط الاحداثيات حيث تم ربط الصور الجوية بنفس احداثيات الخريطة وهو مراجعية الأرضية للصورة الجوية اثناء ربطها في الاحدثيات بعد ذلك قيام بالابحاث علمية الترقيمية وذلك بتحويل الخرائط الورقية الي خرائط رقمية ويمكن انشاء عدة ملفات رقمية و بعد الانتهاء من عملية الترقيم تم القيام بعملية تصنيف جميع االستعمالات الأرضي للبلدية علي هيئة جداول و خرائط و تصنيفها الي تجمعات سكانية و طرق و استعمالات متنوعة للأراضي الزراعية وتم حساب كل مساحة من المساحات المصنفة ومن خلال ذلك تم تحليل هذه النتائج و مناقشتها و معرفة التغيرات الحاصلة على هذه الأراضي خلال الفترة المحددة لدراسة التغيرات حاصلة

خريطة رقم 1

تحليل التحولات الحاصل في الاستخدامات الأرض :

التغيرات في استخدام الأراضي في منداس في فترات زمنية مختلفة و تعرف علي الاستعمالات الأراضي بأنها الطرق المختلفة التي تتم استخدام الأرض بها و يتم الاتخاذ القرارات علي ضوءها حول الفراغي الأراضي الزراعية و صناعية و تجارية و طرق استخدام المطلوب و كذلك توزيع

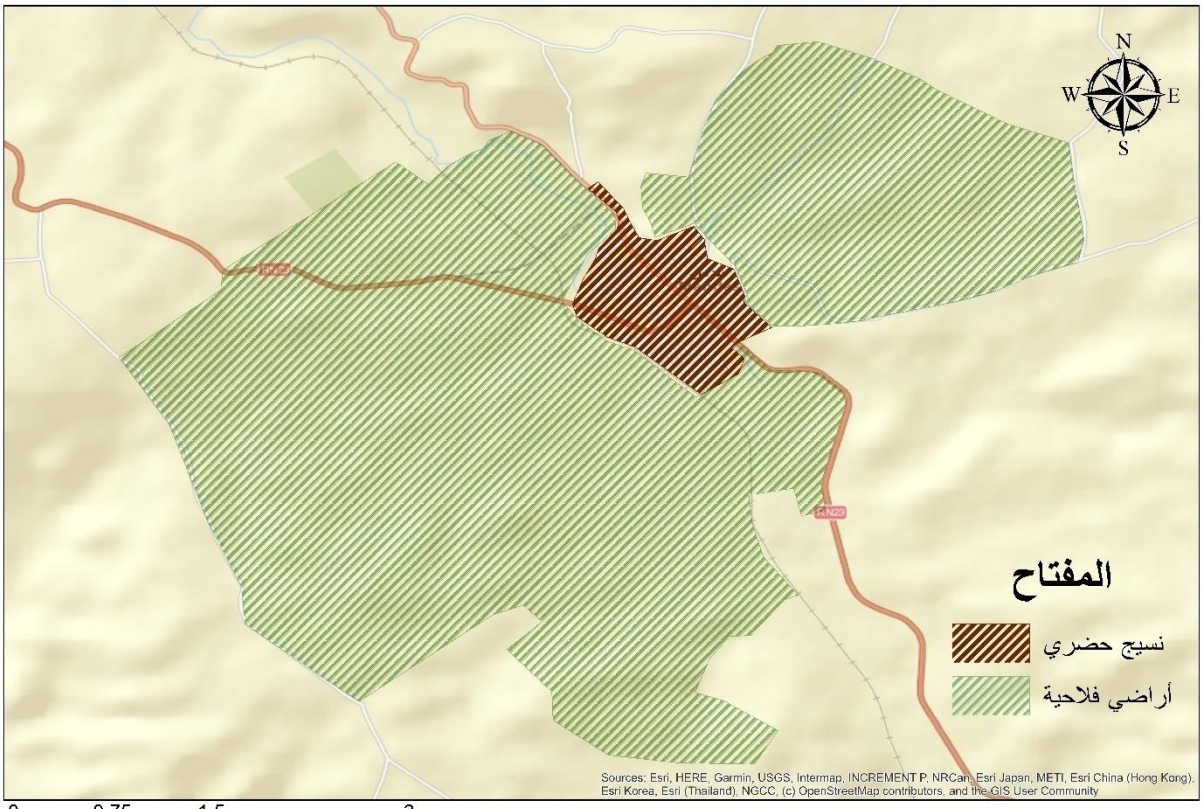

0 0.75 1.5 3 كم

من إنجاز الطالب: مهدي محمد، 2020

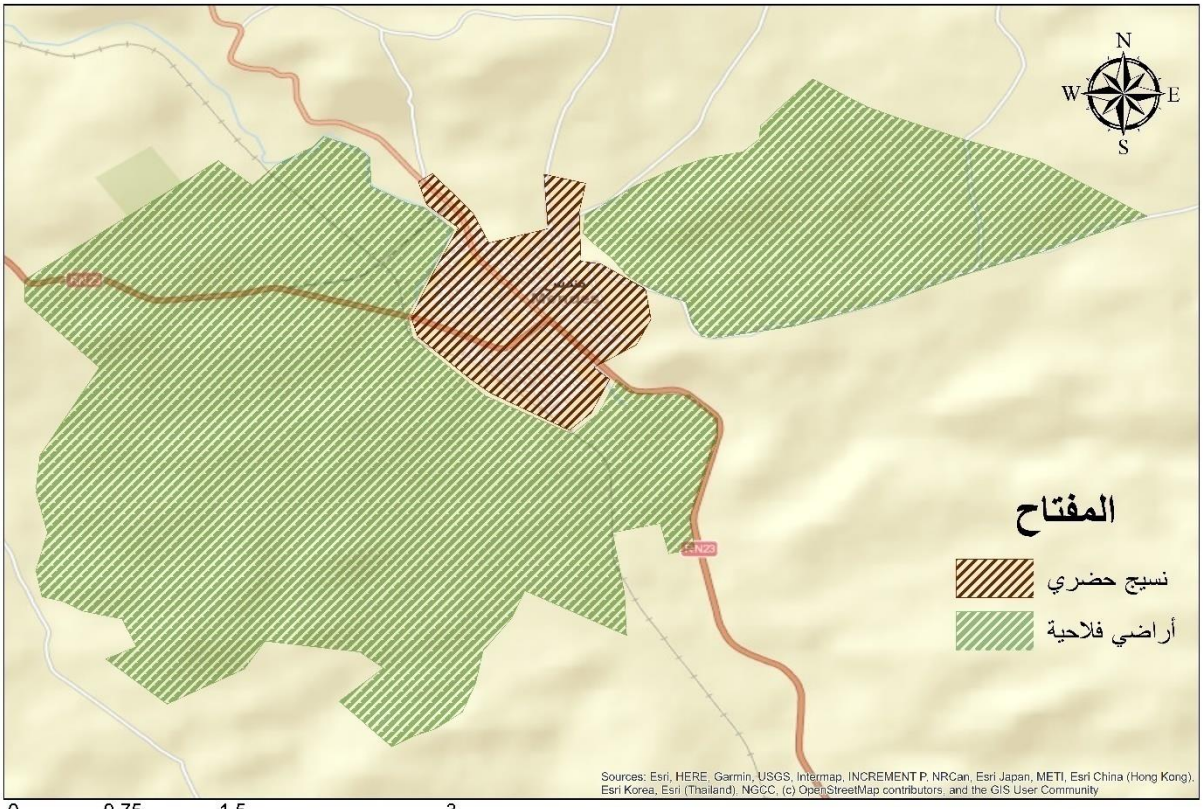

0 0.75 1.5 3 كم

من إنجاز الطالب: مهدي محمد، 2020

من إنجاز الطالب: مهدي محمد، 2020

استعمال الأرض في البلدية و الأسباب :

عرفت المدن وما زالت تعرف على اختلاف مواقعها الجغرافية طوال فترات التاريخ أنماطاً مختلفة من استخدام الأرض، فمراكز المدن القديمة أخذت شكل الحلقة الدائرية، وفي المدن العربية والإسلامية برزت فيها الاستعمالات السكنية والعسكريةلم يأت الاهتمام بتخطيط استخدام الأرض من فراغ، أو لمجرد دراسة نظرية لتوضع ضمن قوائم الدراسات النظرية فقط، وإنما ازداد الاهتمام بهذا النوع من التخطيط نظراً لحاجة الأرض أولاً لحماية وتخطيط، وحفاظاً على رفاهية وحاجة الإنسان المستقبلية ثانياً. فمن المعروف أن الإنسان منذ بدء الخليقة على الأرض وهو في حالة ديمومة مستمرة ويسعى دوماً للتطوير والتغيير،

لقد أصبح الإنسان الآن في أمس الحاجة إلى التخطيط، فقد جعلت منه العشوائية وسوء التخطيط وحبّه للمال إلى سوء الاستخدام وتغليب الاستخدام التجاري على كل مقاييس النظام والاحتفاظ بالأرض، هذه الأسباب دفعت العديد من العلماء للاهتمام بتخطيط استخدام الأرض، وذلك من أجل معرفة الأسباب التي تدفع الفرد الإنسان لاختيار قطعة على أخرى التجمعات السكانية والطرق

العوامل المؤثرة في توزيع السكان

تؤثر العديد من العوامل قي توزيع السكان مثل العوامل الطبيعية (المناخ - المياه - التربة ونوعيتها) والعوا مل البشرية مثل العامل الديموغرافي (السكاني (، نوع الحرفة النقل والمواصلات ، الزراعة , الصناعة وتطورها المشكلات السياسية والحروب ، ويتأثر عدد السكان بالتفاعل بين العناصر البشرية وبين البيئة الطبيعية.

والعوامل الطبيعية تختلف قي تنأثيرها على توزيع السكان من مكان لاخر . وبالطبع هناك عوامل بشرية أخرى مكنت الانسان من تغيير ظروف بيئته الطبيعية وتعديلها حتى بتلاءم مع وجوده بها . لذلك , فلا تعتير العوامل والمؤثرات الطبيعية وحدها المسؤولة عن توزيع السكان بمعزل عن العوامل البشرية الأخرى التي تتكامل وتتداخل بعضها مع البعض وتؤثر مجتمعة على انتشار السكان الأراضي الزراعية

أهمية التربة التربة من أهم العوامل المهمة لإستمرار الحياة على سطح الأرض ، فالكثير من الكائنات الدقيقة تعيش في التربة ، و لولا التربة لا يمكننا أن نجد أي نوع من النباتات على سطح الأرض ، و بالتالي لن يكون هنالك أي مصدر لتغذية الحيوانات مما يؤدي إلى موتها ، الذي بدوره سيؤدي إلى نهاية حياة الإنسان الذي يتغذى على النباتات و الحيوانات في آنٍ واحد . مما سبق نستنتج أن أهمية التربة تكمن في استخدامها في الزراعة تقيم استخدام لارض في البلدية.تتباين أنماط استخدام الأراضي، فالإنسان يستخدم الأرض بصور شتى بما يناسب متطلباته، ويعد العمران من أكثر الظاهرات الجغرافية وضوحاً كنتيجة للعلاقة بين الإنسان والبيئة في تغيير المظهر الأرضي في صور الاستخدامات المختلفة للأراضي، وللأنظمة الاقتصادية الاجتماعية والسياسية دور في تغيير أنماط استخدام الأرض.

لذلك فقد بينت الدراسة الخطوط العريضة والسياسة العامة التي يمكن رسمها بما يناسب أرض الواقع داخل حدود البلدية مع التعديلات على استخدام الأراضي

نتائج استخدام الأرض

الملخص خلال مرحلة تاريخية طويلة، مدن في مواقع جغرافية مختلفة خضعت لعدة أنواع من استخدام الأرض.

في التخطيط لاستخدام الأرض أصبح واضحاً كنتيجة لأعظم حاجة لدى هذا النوع الذي يعمل على السيطرة والتنظيم لإرضاء أو إشباع حاجيات الإنسان الأولية والمستقبلية . عدة نظم، وتشاريع وقوانين أثرت على استخدام الأراضي ، وكل مرحلة لها طابع خاص وأثر على المدينة، وهذا الطابع الذي يعزز النتيجة لهذه النظم، والذي ما زالت تعاني منه الدراسة التي خضعت لقوانين التصفية الإلزامية وقوانين وضعت الدراسة كل أنواع استخدام الأرض لكل الخطط ومقارنتها بالنسبة لمساحتها وحقول أخرى . كشفت الدراسة عن إنكار تحضير الأراضي وحقائق أخرى وأوضحت عن الاستعمال الحقيقي لأراضي البلدية ، والطريقة التي تم استخدامها من قبل البلدية، وكما حللت الدراسة هذه الخطط والتي كشفت عن

المنافسة الملوثة بين الاستخدامات المختلفة لهذه الأرض أظهرت نتائج الدراسة أن كل نوع يختلف عن البقية، وأكدت نقص الخدمات وبعد، فقد تم تحديد احتياجات المقيمين في المستقبل والاحتياجات الفردية أخذت بعين الاعتبار ، لذلك فلا بد من تضافر الجهود للمحافظة على مواردنا الطبيعية والاقتصادية، وتنظيم استخدام الأرض الزراعية والمحافظة عل أرض.

لقد أدى الزحف العمراني على الأراضي الزراعية، وعجز مسئولي الأرض إلى ظهور العديد من المشاكل التنظيمية. لذا فلا بد لنا من تكاتف الجهود للتغيير من استخدام الأرض بطريقة عشوائية، وذلك لإعادة معادلة الاستخدام بشكل أمثل وأفضل لحماية أراضي المدينة

فمن خلال الماضية بصمة من العشوائية في استخدام الأرض وكانت السبب في سوء استخدامها.

مشكلة استخدام وأهميتها

لا تزال تعاني من سوء استخدام الأرض، وقد أثرت العوامل السياسية التي توالت خلال السنوات السابقة في عملية تخطيط استخدام الأرض والحد من أثر العامل الاقتصادي في تخطيط استخدام الأرض وذلك بسبب التنافس على قيمة الأرض وزيادة هجرة السكان دون أن يواكب ذلك زيادة في مساحة الأرض التنظيمية وزيادة في خدمات السكان، مما أدى إلى نتائج سلبية على الخدمات الأساسية التي لم تكن بنفس التسارع وفشل المخططات في رسم سياسة أرض الواقع استخدام الأراضي

خلاصة عامة :

وقف النمو السكني العشوائي الذي يخلق مناطق متدهورة عمرانياً ،على صانعي القرار إصدار التشريعات والقوانين والقيود التي تستطيع من خلالها الأجهزة المسؤولة تحديد اتجاهات النمو وبرمجتها وهذا سيجنب الأجهزة من الوقوع في هفوات التخطيط وتخطي العوائق لذلك فلا بد من وضع أنظمة وقوانين تكون مرنة تناسب طبيعة كل منطقة، وأن يجاري الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية والجغرافية للمواطن الذي يعيش على هذه الأرض.

-التأكد على دور المشاركة الشعبية في عمليات التخطيط لأنه من غير المعقول أن يتم بناء الخطط في غياب مشاركة الناس وتفهم ميولهم ورغباتهم باتجاه ما يجري من تغير وتطوير في بيئاتهم ويقع هذا التأكيد ضمن ما يطلق عليه اليوم بالجوانب السلوكية في

العمليات التخطيطية لكي تتحقق التنمية الشاملة على المستوى الإقليمي فلا بد من العناية بجميع

المناطق، عن طريق تبني برامج واسعة للتنمية تشمل المدن والأرياف على حد سواء .

إن حياة المدن اليوم معقدة، ستشهد مزيداً من التعقيد مستقبلاً، بحكم التغيرات والتبدلات الواسعة التي تمر بها، وما لم يتغير هذا الواقع ليجاري حياة العلم والحياة المعاصرة فإنه سيتركنا في متاهات التخلف والتخبط العشوائي، مثل هذه الحالة سيصبح التخطيط مجرد لعبة أطفال نلهو بها ساعات نريدها ونتركها عندما يبدو لنا بريق لعبة أخرى، فالمستقبل هو للذين يصنعونه، وما لم تبدأ المدينة بتغيير واقعها اليوم فإنها ستصبح في زوايا النسيان بلا أمل تعيش من أجله مستقبلاً ، وهذا الواقع سيؤدي بكم إلى مثل هذا المستقبل:

على المسؤولين في البلدية تنظيم استخدام الأراضي في المدينة وهذا يعتمد أساسيات

تخطيط المدن وحسب القانون المعمول به في البلدية، فمن المعروف أن المدينة تتكون من مناطق صناعية وتجارية وسكنية وخدماتية وغير ذلك، وبين هذه المباني تنساب حركة النقل لإشباع رغبات السكان كما أن النقل يؤثر في استخدام الأراضي ويحدث فيها تغييرات تبعاً للتغير في شبكات الطرق والشوارع، وبناء على ذلك وعند دراسة استخدام الأراضي يجب مراعاة الظروف الاجتماعية والديمغرافية والاقتصادية للسكان.

-من الضروري أن تمنع المؤسسات والوزارات تأسيس وفتح مراكز بيع المنتجات أو بناء محلات التخزين في مركز المدينة، والتوسع في فتح الفروع في الضواحي، وذلك للتقليل من حركة السوق والزحام الناتج عنها كما أنه من الضروري نقل محطات البنزين من المناطق المزدحمة ، لذلك فمن الضروري الإسراع بحل اختناقات المرور في كثير من الساحات والتي لا زالت دون تخطيط.

-وضع قانون تخطيط المدن والريف من قبل السلطات المحلية والمركزية بمسح للمنطقة قبل وضع الخطة الهيكلية كما يشمل سياسة السلطة التخطيطية المحلية والمقترحات العامة للتنمية واستخدام الأرض وبضمنها مسح لتطوير البيئة العمرانية مع تنظيم المرور، ويجب على السلطة المحلية أن تجري مفاوضات مع أصحاب الأراضي المستنزفة لإقناعهم باستصلاحها او بيعها إلى المجلس للقيام بهذه المهمة، إذا أراد أصحاب الأراضي استصلاح أراضيهم فتقدم لهم المساعدة ومن ثم تنظيف الأراضي المهجورة أو غير المنظمة من خلال إجراء مفاوضات مع أصحابها لمعالجتها طوعياً أو استخدامها.

-على المسؤولين فرض العقوبات على مخالفي استخدامات الأراضي لكي تكون عامل ردع ضد العشوائية وعدم إعطاء أذونات التراخيص التي لا تكون مصنفة ضمن المنطقة وعدم السماح بالبناء العشوائي بعدم الانسجام والتناسق ما بين البناء الحديث والقديم.

-على صانعي القرار تطوير مراكز أبحاث حضرية وإقليمية تكون مهمتها تدعيم الأجهزة الإدارية والفنية بالأبحاث والدراسات وهذا يتطلب إنشاء بنك معلومات عن استخدامات الأرض والأنشطة القائمة عليها والوظائف المتصلة بها وكل من يكون له علاقة باحتياجات التخطيط والتطوير مستقبلاً.

-إعادة النظر في توزيع الخدمات "موضوع الدراسة "وذلك بمساهمة المجالس البلدية ببعض المبالغ من أجل إنشاء المدارس وتشجيع الأهالي في استثمار أموالهم في بناء المدارس على ان تستأجرها الدولة، وبصفة عامة يمكن القول :إنه على الرغم من محاولة الوزارة التوسع في المباني التعليمية إلا أن الظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد طوال السبعينات وأوائل الثمانينات كانت نتائجها غير مرضية بالنسبة لنظامنا التعليمي والتي يمكن تلخيصها بالآتي :لم يرتفع عدد المدارس بنفس النسبة التي ارتفع بها عدد التلاميذ واضطرار الوزارة للأخذ بنظام التعليم المسائي.

-تخصيص مساحات حسب ما ورد في الدراسة المستقبلية لسكان المدينة من نصيب الفرد من الخدمات وبخاصة ضمن حدود التوسعة الجديدة أي الأخذ بنظام التخطيط قدر الإمكان

- قامت الباحثة بمعادلة لتقدير الاحتياجات الأساسية حسب توقعاتها ضمن المقاييس العالمية والمعلومات المتوفرة لديها من الدوائر الرسمية وغير الرسمية وترى الباحثة أن تؤخذ هذه التقديرات في الاعتبار من قبل المسؤولين وصانعي القرار.

-على صانعي القرار والمسؤولين تشجيع الدراسات بتشجيع الطلاب للعمل بشكل دوري على إعداد دراسات ديموغرافية إحصائية تختص بحاجات السكان ومشاكلهم لتقديم أية خدمة على أسس علمية سليمة.

-على المسؤولين داخل البلدية عدم التهاون في فرض العقوبات والغرامات على مخالف الاستخدام فهذا يخلق مشاكل للأجيال القادمة والإسراع في شيخوخة المدينة.

الفهرس

الفهرس العام

1-المقدمة العامة.....1
2-الإأشكالية.....1
3-الدراسة السابقة التي تعرضت لها المنطقة.....1
4-عراقيل البحث.....2
5-هدف من دراسة.....3
6-مبررات الدراسة 3
7-المنهجية.....3

الفصل الاول : الخصائص الطبيعية لبلدية منداس

-نبذة عن ولاية غليزان 6
1-1 موقع الولاية.....6
1-2-الخصائص الطبيعية والبشرية للولاية 7
2-الموقع الجغرافي للبلدية 7
3-لمحة تاريخية عن المدينة.....8
4-الخصائص الطبيعية لبلدية منداس 8
5-الدراسة البشرية والاقتصادية لبلدية منداس 16
5-1-عدد السكان..... 16.
5-2-النشاطات 17
5-3-الحالة الاجتماعية لسكان بلدية منداس 18
5-4- السياحة 19
5-5-النقل 19
6-الخصائص الحضرية لبلدية منداس.....19
6-1-المخطط الحضري للبلدية.....19
6-2-البنية التحتية لشبكة الطرق 20

الفصل الثاني : استخدامات الارض

1-مفاهيم تخطيط استخدام الأرض.....22
العوامل المؤثرة في استخدام الأرض.....22
مفهوم استخدام الأرض 23
أنواع استخدام الأرض.....24

العوامل المؤثرة في استخدام الأرض 24
تناقض وتصارع استخدامات الأرض 28
هدف من التعرف علي العوامل المؤثرة في استخدام الأرض.....28
مراحل تطورالبنية العقارية للأراضي الفلاحية.....29
المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.....31
ج - برامج الدعم الفلاحي الجديد.....35
1 التوزيع العام لأراضي لبلدية منداس 35
حصيلة الدعم الفلاحي في منداس 2018-2019.....36
تطور الانتاج الفلاحي لبلدية منداس خلال الفترة 2010- 2020.....36
تطور إستخدام الأرض في بلدية منداس مابين 2010-2020..... 37

الفصل الثالث: مدينة منداس و استخدامات الارض بها

التحولات في استخدام الأرض في مدينة منداس.....41
تحليل التغيرات الحاصل في الاستخدامات الأرض 42
استعمال الأرض في البلدية و الأسباب 44
العوامل المؤثرة في توزيع السكان.....45
نتائج استخدام الأرض.....45
مشكلة استخدام وأهميتها.....46
خلاصة عامة.....47
الفهرس.....50